

اللَّائِضُ بِكَ

فِي أَيِّ مَسْجِدٍ

إِذَا ثَبَّتَ الْعُذْرَ الشَّرْعِيَّ سَقَطَتْ صَلَاةُ الْعِيدِ



تَأْلِيفُ

الشيخ العلامة المحدث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله ونفعه

اللَّيْلِ الضَّيْدُ

فِي أَيِّ مَقَامٍ

إِذَا ثَبِتَ الْعُذْرُ الشَّرْعِيُّ سَقَطَتْ صَلَاةُ الْعِيدِ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤١ هـ ٢٠٢٠



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: @ahel_alhadeeth

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

الْبَيْتُ الصَّيْدِيُّ

فِي أَيَّامِنَا

إِذَا نَبَتِ الْعُذْرُ الشَّرْعِي سَقَطَتْ صَلَاةُ الْعِيدِ

دراسة أثرية منهجية علمية في تبيين فقه الصحابة رضي الله عنهم في سقوط صلاة العيد إذا وجد العذر، وهم: خير القرون، وقد أمرنا بالافتناء لأثارهم، والاهتداء بمنارهم، وحذرنا المحدثات في الدين

ومعه:

جزء في بيان ضعف الآثار من فاتته صلاة العيد مع الناس في المسجد فليقتضيه

بالإضافة:

إلى زجر المقلدة لإفنائهم العامة بتأدية صلاة العيد في البيوت جماعة، وفرادى، وقد خالفوا بذلك الصحابة والسلف، وليس لأحد أن يخالفهم فيما ذهبوا إليه، لا في الأصول ولا في الفروع

تأليف

الشيخ العلامة المحدث

فوري أبو عبد الله بن محمد الحميدي الأحمري

حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكَرٍ﴾ [القمر: ١٥]؛ مُعْتَبِرٌ

الرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ

لِلْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهِيَ الرُّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ لِمُوَافَقَتِهَا لِلسُّنَّةِ

قَدْ ثَبَتَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ إِذَا فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» مَعَ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ، لَا يُصَلِّي، وَلَا يَقْضِي: لَا فِي الْمُصَلَّى، وَلَا فِي بَيْتِهِ.

عَنْ مَعْنٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي رَجُلٍ وَجَدَ النَّاسَ؛ قَدْ انْصَرَفُوا: مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ؟. أَنَّهُ لَا يَرَى صَلَاةً فِي الْمُصَلَّى، وَلَا فِي بَيْتِهِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْفِرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى ثَنَا مَعْنٍ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ، وَهُوَ فِي «المُوطَّأ» (ج ١ ص ١٨٠).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ: ذَكَرَهَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي «المُوطَّأ» (٤٩٦)، وَأَبُو

مُصْعَبِ الزُّهْرِيُّ فِي «المُوطَّأ» (٥٩١)، وَابْنُ بَكَيْرٍ فِي «المُوطَّأ» (٥٨١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي

«المُوطَّأ» (٣٤١)، وَالْحَدَّثَانِي فِي «المُوطَّأ» (١٩٠)؛ كُلُّهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِلْعِيدِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، لَا فِي الْمُصَلِّي، وَلَا فِي الْبَيْتِ)؛ فَهَذَا الْقَدْرُ فِي الْحُكْمِ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ، وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ.^(١)



(١) وَقَدْ أَمَرَ الْإِمَامُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ إِذَا قَالَ يَقُولُ: يُخَالِفُهَا، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ فِي الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ.

وَأَنْظُرُ: كِتَابِي «طُلُوعُ الْأَقْمَارِ» (ص ٥٩).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾

[سَبَأًا: ٦].

دُرَّةٌ نَادِرَةٌ

فِي

وُجُوبِ التَّمَسُّكِ بِفِقْهِ السُّنَّةِ، وَفِقْهِ الصَّحَابَةِ

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ رحمته الله فِي «الْإِرْشَادِ» (ج ١ ص ١٥٣): (قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٣٢]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥]، فَجَمَعَ سُبْحَانَهُ بَيْنَ مُشَاقَقَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمُخَالَفَةِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي إِلْحَاقِ الْوَعِيدِ بِفَاعِلِهِمَا: فَصَارَ إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَهْلِ كُلِّ عَصْرٍِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَحَدًا مَا تُؤْخَذُ مِنْهُ الْأَحْكَامُ، وَتَحْرَمُ مُخَالَفَتُهُ، فَلَمَّا كَانَتْ سُنَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَقَاوِيلُ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ شَاهَدُوا الْوَحْيَ، وَالتَّنْزِيلَ؛ رُكْنَيْنِ لِشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ، وَالْمَرْجِعَ بَعْدَ الْكِتَابِ فِي الْأَحْكَامِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ضَعْفُ أَثَرٍ:

أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ^(١): «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ رَكَعَتَيْنِ يَوْمَ الْعِيدِ، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَقَدْ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ: (أَمَرَ مَوْلَاهُ ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ بِالزَّائِيَةِ، فَجَمَعَ أَهْلَهُ، وَبَيْنَهُ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَتَكْبِيرِهِمْ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ مُضْطَرَّبٌ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٧٤)، وَلَا يَصِحُّ،

لِاضْطِرَابِهِ،

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَثَرِ:

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (ج ٣ ص ١٢٠): «ضَعِيفٌ»، وَهُوَ

الصَّوَابُ. ^(٢)

وَفِي رِوَايَةٍ: (كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه): إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ ^(٣) مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ

أَهْلَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ مِثْلَ: صَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْعِيدِ).

(١) وَيَسْتَحِيلُ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ وَيُخَالَفَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَصَحَابَتَهُ رضي الله عنهم.

(٢) وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ؛ لَمْ يُصَحِّحْهُ فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٣٠٢)، مَعَ أَنَّ الْأَثَرَ: عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٧٤)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.

(٣) وَهَذَا مِنْ اضْطِرَابِ الْأَثَرِ، فَمَرَّةً يَذْكُرُ أَنَّهُ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، وَلَمْ تَفْتَهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، وَمَرَّةً فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٥٠٣).

وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا كَانَ فِي مَنْزِلِهِ بِ«الطَّفِّ»، فَلَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ إِلَى مِصْرِهِ، جَمَعَ مَوَالِيَهُ، وَوَلَدَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ مَوْلَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عُتْبَةَ، فَيَصَلِّي بِهِمْ: كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ).
وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ!».^(١)

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٣٤٨).

وَهَذَا الْأَثَرُ أَعْلَاهُ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٠٥)، وَابْنُ

التُّرْكَمَانِيُّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٣ ص ٣٠٥).



(١) وَهَذَا مِنَ الْأَخْتِلَافِ فِي لَفْظِهِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ضَعْفُ أَثَرِ:

عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه فِي: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ»، أَنْ يُصَلِّيَ: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي الْبَيْتِ، وَقَدْ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْأَحْكَامِ^(١)

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ فَاتَهُ الْعِيدَانِ، وَالْجُمُعَةَ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا^(٢)).
وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ فَاتَهُ الْعِيدُ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ مُضْطَرِبٌ

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَثَرِ:

أَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «صَلَاةِ الْعِيدِ» (ص ٢٠٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٣٥٥).
وَهُوَ مَعْلُومٌ بِالْاضْطِرَابِ.

(١) وَيَسْتَحِيلُ: مِنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه»، يَقُولُ: «يُصَلِّي أَرْبَعًا»، وَ«صَلَاةُ الْعِيدِ» يُصَلِّيهَا الْمُسْلِمُ: «رَكَعَتَيْنِ».

(٢) وَلَفْظُ الْأَثَرِ: مُنْكَرٌ، لِأَنَّ: «صَلَاةَ الْعِيدِ» تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَكَيْفَ تُصَلَّى أَرْبَعًا!، بِمِثْلِ: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ» إِذَا فَاتَتْ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِذَا فَاتَتْ تُصَلَّى أَرْبَعًا، وَهِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَصَلَاةُ الْعِيدِ إِذَا فَاتَتْ لَيْسَ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ فِي السُّنَّةِ.

وَالفَرَقُ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ: يُعُودُ لِفَرَضِهِ مِنَ الظُّهْرِ، بِخِلَافِ صَلَاةِ الْعِيدِ، لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ. وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٤٧٥).

وَأَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ بِالْإِنْقِطَاعِ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٣ ص ١٢١)؛ بَيْنَ
الشَّعْبِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَهُوَ: «ضَعِيفٌ».
وَضَعَّفَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٣٦).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾
أَفْصَلَتْ: ١٥٣.

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ

يُلْقِمُ

الْمُقَلِّدَةَ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ: حِجَارَةٌ مِنْ سَجِيلٍ فِي إِحْدَائِهِمْ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» فِي
الْبُيُوتِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ^(١)؛ لِأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَمْ يَثْبُتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ:
قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِالْحَقِّ﴾ [الرُّخْرَفُ: ١٧٨].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٤ ص ١٧٩): (وَكَذَلِكَ
أَيْضًا لَمْ يُصَلِّ الْعِيدَ بِمَنْىَ، لَا هُوَ ﷺ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ ﷺ، فَقَدْ دَخَلَ مَكَّةَ
عَامَ الْفَتْحِ، وَدَخَلَهَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؛ فَأَذْرَكَ فِيهَا عِيدَ الْفِطْرِ، وَلَمْ يُصَلِّ بِهَا يَوْمَ الْعِيدِ:
«صَلَاةُ الْعِيدِ»، وَلَمْ يَنْقُلْ ذَلِكَ مُسْلِمٌ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّهُمْ لَوْ كَانَ صَلَّى ﷺ بِهِمْ: «صَلَاةُ

(١) وَقَدْ تَبَيَّنَ: أَنَّ الْمُقَلِّدَةَ لَمْ يُوَافِقْهُمْ عَلَى إِفْتَائِهِمْ؛ بِهَذِهِ الْمُخَالَفَةِ؛ أَيُّ: عَالِمٍ فَقِيهِ، لَا مِنْ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَلَا مِنَ
الْمُتَأَخِّرِينَ.

لِإِنَّ الدِّينَ أَفْتَوَا بِالْقَضَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ، إِذَا كَانَتْ الصَّلَاةُ قَائِمَةً فِي الْمَسَاجِدِ، وَقَدْ فَاتَتْ مِنْ عُدْرٍ، فَإِنَّهُ عِنْدَهُمْ
تُقْضَى: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، أَمَا إِذَا لَمْ تَقُمْ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» فِي الْبَلَدِ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ مِنَ
الْمُتَقَدِّمِينَ، وَالْمُتَأَخِّرِينَ، لَا تَقَامُ، وَلَا تُقْضَى، بَلْ تَسْقُطُ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، فَلَا تُقْضَى، لَا فِي الْبُيُوتِ، وَلَا
فِي غَيْرِهَا، لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَوَاتِ جَمَاعَةٍ فِي الْمَسَاجِدِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

الْعِيدِ بِمَكَّةَ مَعَ كَثْرَةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةِ آلافٍ، لَكَانَ هَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا تَوَفَّرَ الْهِمَمُ، وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَفْلِهِ، وَكَذَلِكَ بَدُرُ كَانَتْ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَدْرَكَهُ: «يَوْمَ الْعِيدِ» فِي السَّفَرِ، وَلَمْ يُصَلِّ: «صَلَاةَ عِيدٍ» فِي السَّفَرِ.

* وَأَيْضًا: فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُصَلِّي: «صَلَاةَ الْعِيدِ» بِالْمَدِينَةِ إِلَّا مَعَهُ ﷺ، كَمَا لَمْ يَكُونُوا يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ إِلَّا مَعَهُ ﷺ، وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ مَسَاجِدُ كَثِيرَةً: لِكُلِّ دَارٍ مِنْ دُورِ الْأَنْصَارِ مَسْجِدٌ^(١)، وَلَهُمْ إِمَامٌ يُصَلِّي بِهِمْ، وَالْأئِمَّةُ يُصَلُّونَ بِهِمْ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَلَمْ يَكُونُوا يُصَلُّونَ بِهِمْ لَا جُمُعَةً، وَلَا عِيدًا؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْعِيدَ كَانَ عِنْدَهُمْ مِنْ جِنْسِ الْجُمُعَةِ، لَا مِنْ جِنْسِ التَّطَوُّعِ الْمُطْلَقِ^(٢)، وَلَا مِنْ جِنْسِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَقَوْلُ الْقَائِلِ: إِنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تَطَوُّعٌ: مَمْنُوعٌ، وَلَوْ سَلَّمَ قِيلَ لَهُ هَذِهِ مَخْصُوصَةٌ بِخَصَائِصٍ لَا يَشْرِكُهَا فِيهَا غَيْرُهَا، وَالسُّنَّةُ مَضَتْ بِأَنَّ الْمُسْلِمِينَ كُلَّهُمْ يَجْتَمِعُونَ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ، وَخُلَفَائِهِ بَعْدَهُ، وَلَمْ يَكُونُوا فِي سَائِرِ التَّطَوُّعِ يَفْعَلُونَ هَذَا، وَكَانَ يَخْرُجُ بِهِمْ إِلَى الصَّحْرَاءِ، وَيُكَبِّرُ فِيهَا، وَيَخْطُبُ بَعْدَهَا، وَهَذَا مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ: «يَوْمِ عِيدٍ» شَرِيعَةً رَاتِبَةً.

* وَأَيْضًا: فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: «لَمَّا اسْتَخَلَفَ لِلنَّاسِ مَنْ يُصَلِّي الْعِيدَ بِالضَّعْفَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ»^(٣)، كَمَا أَنَّ مَنْ لَمْ يُصَلِّ

(١) فَكَيْفَ: الْمُقْلَدَةُ يَأْمُرُونَ الْعَامَّةَ بِـ «صَلَاةِ الْعِيدِ» أَنْ تُصَلَّى فِي الْبُيُوتِ، فِرَادِي: (إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ)

[ص: ٥].

(٢) وَالْمُقْلَدَةُ: جَعَلُوا: «صَلَاةَ الْعِيدِ» أَنْ تُصَلَّى الْعِيدُ فِي الْبُيُوتِ مِنْ جِنْسِ التَّطَوُّعِ، وَهَذَا الْأَمْرُ مُخَدَّثٌ فِي الْإِسْلَامِ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

(٣) أَنْتَرُ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ، وَتَبَتَ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ خِلَافُهُ، وَيَأْتِي فِي ثَنَائِيَا الْبَحْثِ تَخْرِيجُهُ، وَذَكَرَ عَلَيْهِ.

الْجُمُعَةَ صَلَّى أَرْبَعًا، وَلَمْ يَكُنْ النَّاسُ يَعْرِفُونَ قَبْلَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَحَدُ الْعِيدِ إِلَّا مَعَ
الإِمَامِ فِي الصَّحْرَاءِ، فَإِذَا كَانَتْ سُنَّةُ: رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَخَلْفَائِهِ لَمْ يَكُنْ فِيهَا «صَلَاةُ عِيدٍ»
إِلَّا مَعَ الإِمَامِ؛ بَطَلَ أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَهُ، وَحَدَانَا، وَجَمَاعَةً.

* وَأَيْضًا: فَإِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَشْرَعْهَا لِلنِّسَاءِ^(١)، بَلْ أَمَرَهُنَّ أَنْ يَخْرُجْنَ يَوْمَ الْعِيدِ،
حَتَّى أَمَرَ بِإِخْرَاجِ الْحَيْضِ، فَقَالُوا لَهُ: إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَرْأَةِ جِلْبَابٌ؛ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِتُلْبِسْهَا
أُخْتَهَا مِنْ جِلْبَابِهَا»، وَهَذَا تَوْكِيدٌ لِخُرُوجِ يَوْمِ الْعِيدِ مَعَ أَنَّهُ فِي الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ؛
قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَيَبُوتُهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَانَ يُمَكِّنُهُنَّ أَنْ يُصَلِّينَ فِي الْبُيُوتِ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ كَسَائِرِ الْأَيَّامِ، فَيُصَلِّينَ ظَهْرًا، فَلَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْعِيدِ مَشْرُوعَةً لِهِنَّ فِي الْبُيُوتِ؛
لَأَغْنَى ذَلِكَ عَنْ تَوْكِيدِ خُرُوجِ يَوْمِ الْعِيدِ.

* وَأَيْضًا: لَوْ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا لَفَعَلَهُ النَّسَاءُ عَلَى عَهْدِهِ؛ كَمَا كُنَّ يُصَلِّينَ
التَّطَوُّعَاتِ، فَلَمَّا لَمْ يَنْتَقِلْ أَحَدٌ أَنْ أَحَدًا مِنَ النَّسَاءِ صَلَّى الْعِيدَ عَلَى عَهْدِهِ فِي الْبَيْتِ،
وَلَا مِنَ الرِّجَالِ^(٢)، بَلْ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِأَمْرِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُصَلِّي عِلْمًا أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْ شَرْعِهِ.

(١) وَالْمُقَلَّدَةُ بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ شَرَعُوا: «صَلَاةُ الْعِيدِ» لِلنِّسَاءِ فِي الْبُيُوتِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) فَالْمُقَلَّدَةُ؛ أَحَدُثُوا: حَدَّثْنَا فِي: «صَلَاةُ الْعِيدِ» فِي تَأْدِيبِهَا فِي الْبُيُوتِ لِلرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ
سُلْطَانٍ» [النَّجْمُ: ٢٣].

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ أَحَدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ). وَفِي
رِوَايَةٍ: (مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٩٥٩)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٣).

* وَأَمَّا يَوْمُ الْعِيدِ: فَلَيْسَ فِيهِ صَلَاةٌ مَشْرُوعَةٌ غَيْرُ «صَلَاةِ الْعِيدِ»، وَإِنَّمَا تُشْرَعُ مَعَ الْإِمَامِ، فَمَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى صَلَاتِهَا مَعَ الْإِمَامِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْمُسَافِرِينَ فَعَلَوْهَا مَعَهُ، وَهُمْ مَشْرُوعٌ لَهُمْ ذَلِكَ، بِخِلَافِ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُمْ إِنْ شَاءُوا صَلَّوْهَا مَعَ الْإِمَامِ، وَإِنْ شَاءُوا صَلَّوْهَا ظَهْرًا؛ بِخِلَافِ الْعِيدِ: فَإِنَّهُمْ إِذَا فَوَّتُوهُ فَوَّتُوهُ إِلَى غَيْرِ بَدَلٍ، فَكَانَ صَلَاةُ الْعِيدِ لِلْمُسَافِرِ، وَالْمَرْأَةِ أَوْ كَدَّ، مِنْ صَلَاةِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَالْجُمُعَةُ لَهَا بَدَلٌ، بِخِلَافِ الْعِيدِ.

وَكُلُّ مِنَ الْعِيدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْعَامِ مَرَّةً، وَالْجُمُعَةُ تَتَكَرَّرُ فِي الْعَامِ خَمْسِينَ جُمُعَةً، وَأَكْثَرَ، فَلَمْ يَكُنْ تَفْوِيْتُ بَعْضَ الْجَمْعِ كَتَفْوِيَتِ الْعِيدِ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [ص: ١٨٤].

شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رحمته الله

يُرْمِي

المُقلِّدَةَ؛ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ؛ بِشَهَابِ حَارِقٍ لِأَمْرِهِمُ الْعَامَّةَ مُخَالَفَةَ الشَّرْعِ: أَنْ يُصَلُّوا: «صَلَاةَ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ، وَلَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ صَحَابَتِهِ رضي الله عنهم: «أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَنَا يَهْدِي» [يُونُس: ١٣٥].

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رحمته الله فِي «الشَّرْحِ الْمُتَمِّعِ» (ج ٥ ص ١٥٥): (أَمَّا هَذِهِ فَصَلَاةٌ مَشْرُوعَةٌ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِمَاعِ، فَإِذَا فَاتَتْ فَإِنَّهَا لَا تُقْضَى إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى قَضَائِهَا إِذَا فَاتَتْ، وَلِهَذَا إِذَا فَاتَتْ الرَّجُلَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ لَمْ يَقْضِهَا، وَإِنَّمَا يُصَلِّي فَرَضَ الْوَقْتِ وَهُوَ الظُّهْرُ.

* وَلِهَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: إِلَى أَنَّهَا لَا تُقْضَى إِذَا فَاتَتْ، وَأَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ، فَلَا يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ ذَاتُ اجْتِمَاعٍ مُعَيَّنٍ، فَلَا تُشْرَعُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

* فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ الْجُمُعَةُ ذَاتُ اجْتِمَاعٍ عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ، وَمَعَ ذَلِكَ

تُقْضَى؟

فَالجَوَابُ: الْجُمُعَةُ لَا تُقْضَى، وَإِنَّمَا يُصَلَّى فَرَضَ الْوَقْتِ، وَهُوَ الظُّهْرُ، وَ«صَلَاةُ الْعِيدِ» أَيْضًا نَقُولُ: فَاتِ الْجَمَاعِ فَلَا تُقْضَى، وَلَيْسَ لِهَذَا الْوَقْتِ فَرَضٌ، وَلَا سُنَّةٌ أَيْضًا.

فَهِيَ صَلَاةٌ شُرِعَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنْ أَدْرَكَهَا الْإِنْسَانُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ صَلَّاهَا، وَإِلَّا فَلَا.

* وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَتَّضِحُ أَنَّ الَّذِينَ فِي الْبُيُوتِ لَا يُصَلُّونَهَا، وَلِهَذَا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَيْهَا، وَأَمَرَ النِّسَاءَ الْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَحَتَّى الْحَيْضِ أَنْ يَشْهَدْنَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمَنْ تَخَلَّفَ؛ فَلْيُصَلِّ فِي بَيْتِهِ».

* فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَقْضِيهَا، فَإِنْ كُنَّا مُصِيبِينَ فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ كُنَّا غَيْرَ مُصِيبِينَ فَإِنَّا مُجْتَهِدُونَ؟

فَالجَوَابُ: نَعَمْ، الْإِنْسَانُ إِذَا اجْتَهَدَ، وَفَعَلَ الْعِبَادَةَ عَلَى اجْتِهَادٍ فَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَعَلَى فِعْلِهِ أَيْضًا، لَكِنْ إِذَا تَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ، فَلَا تُمَكِّنُ مُخَالَفَتَهَا). اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: «وَيَمْنَحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ» [الشُّورَى: ٢٤].

شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ

يُنْطَلُ

فَتَاوَى الْمُقَلَّدَةِ؛ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ، لِإِفْتَائِهِمْ لِلنَّاسِ أَنْ يُصَلُّوا: «صَلَاةَ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ، فَخَالَفُوا الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْآثَارَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَصَحَابَتَهُ ﷺ، أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعُوا فِي سُقُوطِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» عَلَى أَهْلِ الْأَعْدَارِ: «فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالنَّامَنِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ» [الأنعام: ٨١].

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّغْلِيْقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٧١): (لَا يُقْضِيهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ «صَلَاةَ الْعِيدِ» إِنَّمَا شُرِعَتْ عَلَى الْجَمَاعِ عَلَى الْإِمَامِ، فَإِذَا فَاتَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلَا تُقْضَى، وَهَذَا هُوَ اخْتِيَارُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١)، وَهُوَ الْأَقْيَسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهَا تُقْضَى، وَخِلَافُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ: إِنَّمَا هُوَ أَقْوَالٌ مُتَقَابِلَةٌ، لَيْسَ بَعْضُهَا أَحَقُّ بِالْقَبُولِ مِنْ بَعْضٍ، وَحِينَئِذٍ نَبَقَى عَلَى الْأَصْلِ؛ وَهُوَ أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ «صَلَاةِ الْعِيدِ» إِنَّمَا هِيَ عَلَى هَيْئَةٍ مُعَيَّنَةٍ، مَتَى أَدْرَكَهَا الْإِنْسَانُ أَدْرَكَهَا، وَإِذَا لَمْ

(١) انظر: «الاخْتِيَارَاتُ الْفِقْهِيَّة» (ص ١٢٣).

يُذْرِكُهَا فَقَدْ فَاتَتْهَا، وَلَيْسَ الْوَقْتُ، وَقَتَ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ حَتَّى نَقُولَ: لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ
بِبَدَلِهَا، بَلْ نَقُولُ: لَيْسَ هَذَا وَقْتُ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ). اهـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وَاللَّهُ الْمَعِينُ عَلَى مَا قَصَدْتُهُ
 وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ
 الْمُقَدِّمَةُ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.
 أَمَّا بَعْدُ،

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ لَطِيفَةٌ، وَكَلِمَةٌ وَجِيزَةٌ، مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، مُؤَيَّدَةٌ بِالْآثَارِ الصَّحَابِيَّةِ، وَالْفَتَاوَى السَّلَفِيَّةِ.

* وَهِيَ تَشْرُحُ حُكْمًا؛ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَعْرِفَهُ الْمُسْلِمُ: وَهُوَ حُكْمُ؛ سُقُوطِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» عَلَى مَنْ فَاتَتْهُ مَعَ الْإِمَامِ فِي الْجَامِعِ، أَوْ عَطَلَتْ الصَّلَاةَ بِالْكُلِّيَّةِ فِي الْمَسَاجِدِ.
 * فَكَتَبْتُ هَذِهِ الرِّسَالَةَ: بَرَاءَةً لِلذَّمَّةِ، وَنُصْحًا لِلأُمَّةِ؛ إِذْ قَدْ رَأَيْتُ حَاجَةَ النَّاسِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا الْحُكْمِ، وَالاطَّلَاعِ عَلَيْهِ.

وَذَلِكَ لِمَا نَبَغَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُقَلِّدَةِ: يُفْتُونَ الْعَامَّةَ بِجَوَازِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ؛ تَقْلِيدًا لِعَدَدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ^(١) عَنْ طَرِيقِ اخْتِلَافِهِمْ فِيْمَنْ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» مَعَ الْإِمَامِ.

* وَقَدْ سَلَكَوا: مَسَلَكَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، لِفِتَاوَى عَدَدٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، دُونَ مَا عَلِمَ، أَوْ بَحْثٍ، أَوْ تَحْقِيقٍ فِي الْمَسْأَلَةِ^(٢): دِرَايَةٌ، وَرِوَايَةٌ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

وَالدَّعَاوَى إِنْ لَمْ تُقِيمُوا عَلَيْهَا

بَيْنَاتٍ أَصْحَابُهَا أَدْعِيَاءُ

* لِذَلِكَ كَانَ الْقُرْآنُ: كَثِيرًا مَا يُبْطَلُ دَعْوَى: «الْمُقَلِّدَةِ» الَّذِينَ يَقْلُدُونَ فِي الدِّينِ بِدُونِ بُرْهَانٍ؛ بَأَنَّ يَأْتُوا بِدَلِيلٍ عَلَى دَعْوَاهُمْ فِي الدِّينِ، فَيَقُولُ لَهُمُ الْحَقُّ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(١) وَهُؤُلَاءِ الْفُقَهَاءُ: اجْتَهَدُوا، وَالْأَصْلُ: الرَّجُوعُ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ فِي الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(٢) فَكَانَ هَذَا مِنْ عَجَائِبِ مَا وَقَعَ فِيهِ الْمُقَلِّدَةُ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي إِصْدَارِ الْأَحْكَامِ عَنْ طَرِيقِ تَقْلِيدِ: آرَاءِ الرِّجَالِ، بِنَقْلِ إِفْتَائِهِمْ، دُونَ مَا نَظَرَ فِي أَدِلَّتِهِمْ، هَلْ هِيَ مُوَافِقَةٌ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْأَثَارِ، أَوْ غَيْرِ مُوَافِقَةٍ، وَالْعَفْلَةُ عَنْ فِقْهِ الصَّحَابَةِ ﷺ.

لِذَلِكَ: لَا يَجُوزُ الْحَبْطُ، وَالخَلْطُ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ فِي الدِّينِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ * قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٨-١٤٩].

قُلْتُ: وَوَلَا ذَلِكَ؛ لَكَانَ فِي إِمْكَانٍ مَنْ شَاءَ: أَنْ يَقُولَ: مَا شَاءَ، وَفِي هَذَا مِنَ الْمَفَاسِدِ أَشْيَاءَ!.

وَإِنَّ أَحْظَرَ الْمَصَائِبِ الَّتِي حَلَّتْ بِالْمُسْلِمِينَ فِي تَارِيخِهِمُ الْعَابِرِ، وَفِي وَقَعِهِمُ الْمُعَاصِرِ، إِنَّمَا حَلَّتْ بِهِمْ عَنْ طَرِيقِ التَّقْلِيدِ، وَالْمُقَلِّدِينَ فِي الدِّينِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٣ ص ٥٢٢): (أَنَّ فِرْقَةَ التَّقْلِيدِ: قَدْ ارْتَكَبَتْ مُخَالَفَةَ أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ، وَهَدْيِ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَأَحْوَالِ أُمَّتِهِمْ، وَسَلَكُوا ضِدَّ طَرِيقِ أَهْلِ الْعِلْمِ، أَمَّا أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَإِنَّهُ أَمْرٌ بَرْدٌ مَا تَنَازَعَ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ إِلَيْهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ). اهـ.

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذَا الْخِلَافِ فِي آرَاءِ الرَّجَالِ، لَا يُمَكِّنُ الْخَلَاصُ مِنْهُ؛ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِحْكَامِ» (ج ٥ ص ٦٤): (وَقَدْ نَصَّ تَعَالَى: عَلَيَّ

أَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَيْسَ مِنْ عِنْدِهِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى: لَمْ يَرْضَ بِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّ الْاِخْتِلَافَ لَيْسَ مِنْ عِنْدِهِ

وَمَا لَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِهِ فَلَيْسَ بِالصَّوَابِ). (١) اهـ

قُلْتُ: فَالْاِخْتِلَافُ مَذْمُومٌ فِي الشَّرِيعَةِ، فَالْوَاجِبُ التَّخَلُّصُ مِنْهُ مَا أَمَكْنَ، فِي

الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ. (٢)

قَالَ الْإِمَامُ الْمُزَنِّيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَدَمَّ اللَّهُ الْاِخْتِلَافَ، وَأَمَرَ عِنْدَهُ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْكِتَابِ

وَالسُّنَّةِ، فَلَوْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ مِنْ دِينِهِ مَا ذَمَّهُ، وَلَوْ كَانَ التَّنَازُعُ مِنْ حُكْمِهِ مَا أَمَرَهُمْ

بِالرُّجُوعِ عِنْدَهُ إِلَى: الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ). (٣) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٤ ص ٢٣٦): (خَلَقَ قَوْمًا

لِلْاِخْتِلَافِ، وَقَوْمًا لِلرَّحْمَةِ). اهـ

قُلْتُ: فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ، وَإِنَّمَا

الْحُجَّةُ: الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ.

(١) انظر: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ» (ج ٢ ص ٥٦٦).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا الْاِخْتِلَافُ الْمَذْمُومُ لَا يَخْتَصُّ فَقَطْ فِي الْأُصُولِ، كَذَلِكَ يُدْمُ الْخِلَافُ فِي الْفُرُوعِ، فَافْطَنْ لِهَذَا.

وَأَنْظُرْ: «الضَّعِيفَةُ» لِلشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ (ج ١ ص ٧٧)، وَ«مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٢ ص ٥٦٦)،

وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١٣ ص ١١٨).

(٣) أَنْرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩١٠).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ٩٢٢):
 (الِاخْتِلَافُ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ أَحَدٍ عِلْمَتُهُ مِنْ فُقَهَاءِ الْأُمَّةِ، إِلَّا مَنْ لَا بَصَرَ لَهُ، وَلَا مَعْرِفَةَ
 عِنْدَهُ، وَلَا حُجَّةَ فِي قَوْلِهِ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَعْلَامِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٢٠٩٢): (وَلَيْسَ
 الْإِخْتِلَافُ حُجَّةً، وَبَيَانُ السُّنَّةِ حُجَّةٌ عَلَى الْمُخْتَلِفِينَ: مِنَ الْأَوَّلِينَ، وَالْآخِرِينَ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ
 لِأَحَدٍ أَنْ يُحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ الزَّوَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ: النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ
 مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَدَّرُ مُقَدَّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ
 الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ
 قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ لَا يَتَعَدَّدُ، وَمَا عَدَاهُ: فَخَطَأٌ، وَلَا بُدَّ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ: (الْحَقُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى وَاحِدٌ).^(١) اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣٣ ص ٤٢): (وَلِهَذَا تَجِدُ
 الْمَسَائِلَ الَّتِي تَنَازَعَتْ فِيهَا الْأُمَّةُ عَلَى أَقْوَالٍ؛ وَإِنَّمَا الْقَوْلُ الَّذِي بُعِثَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ
 وَاحِدٌ مِنْهَا). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْاِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٢٤٩٧٥٥): (أَنَّ الْحَقَّ
 وَاحِدٌ لَا يَخْتَلِفُ). اهـ

(١) انظر: «مُخْتَصَرُ الصَّوَاعِقِ» (ج ٢ ص ٥٦٦).

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ٤٦٥): (أَنَّ الْحَقَّ فِي

جِهَةٌ وَاحِدَةٌ). اهـ

قُلْتُ: لِذَلِكَ يَجِبُ الْإِفْتَاءُ بِلَفْظِ النَّصِّ مَا أَمَكَنَ، لِأَنَّهُ يَتَّظَمَّنُ الْحُكْمَ، وَالذَّلِيلَ

مَعَ الْبَيَانِ التَّامِّ، فَهُوَ حُكْمٌ مَضْمُونٌ لَهُ الصَّوَابُ. ^(١)

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ١٧٠): (يَنْبَغِي

لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِلَفْظِ النَّصِّ مَهْمَا أَمَكَنَهُ؛ فَإِنَّهُ يَتَّصِمُنُ الْحُكْمَ وَالذَّلِيلَ مَعَ الْبَيَانِ التَّامِّ،

فَهُوَ حُكْمٌ مَضْمُونٌ لَهُ الصَّوَابُ، مُتَّصِمُنٌ لِلذَّلِيلِ عَلَيْهِ فِي أَحْسَنِ بَيَانٍ، وَقَوْلُ الْفَقِيهِ

الْمُعَيَّنِ لَيْسَ كَذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ الصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعُونَ، وَالْأئِمَّةُ الَّذِينَ سَلَكُوا عَلَى

مِنْهَا جِهَتِهِمْ، يَتَحَرَّوْنَ ذَلِكَ غَايَةَ التَّحَرِّيِّ، حَتَّى خَلَفَتْ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ رَغَبُوا عَنْ

النُّصُوصِ). اهـ

(١) فَلَا يَجُوزُ إِفْتَاءُ النَّاسِ بِالتَّقْلِيدِ فِي الْفَتَاوَى بُدُونِ دَلِيلٍ، فَتَقُولُ: قَالَ فُلَانٌ بُدُونِ مَعْرِفَةٍ لِذَلِيلِهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ

الهِلَاكُ الْمُبِينُ.

الْعِلْمُ قَالَ اللَّهُ قَالَ رَسُولُهُ

قَالَ الصَّحَابَةُ لَيْسَ خُلْفٌ فِيهِ

مَا الْعِلْمُ نَصْبُكَ لِلْخِلَافِ سَفَاهَةٌ

بَيْنَ النَّصُوصِ وَبَيْنَ رَأْيِ سَفِيهِهِ

كَلَّا وَلَا نَصْبُ الْخِلَافِ جَهَّالَةٌ

بَيْنَ الرَّسُولِ وَبَيْنَ رَأْيِ فَقِيهِهِ

وَأَنْظَرُ: «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» لابن القَيْمِ (ج ١ ص ١٤٩).

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ١٤ ص ٧): (تَاللَّهِ إِنَّهَا فِتْنَةٌ عَمَّتْ فَأَعَمَّتْ، وَرَمَتِ الْقُلُوبَ فَأَصَمَّتْ، رَبَا عَلَيْهَا الصَّغِيرُ، وَهَرِمَ فِيهَا الْكَبِيرُ، وَأَتَّخَذَ لِأَجْلِهَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا، وَكَانَ ذَلِكَ بِقَضَاءِ اللَّهِ وَقَدَرِهِ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا، وَلَمَّا عَمَّتْ بِهَا الْبَلِيَّةُ، وَعَظُمَتْ بِسَبَبِهَا الرَّزِيَّةُ، بِحَيْثُ لَا يَعْرِفُ أَكْثَرُ النَّاسِ سِوَاهَا، وَلَا يُعَدُّونَ الْعِلْمَ إِلَّا إِيَّاهَا؛ فَطَالِبُ الْحَقِّ مِنْ مَظَانِّهِ لَدَيْهِمْ مَفْتُونٌ، وَمُؤَثَّرُهُ عَلَى مَا سِوَاهُ عِنْدَهُمْ مَغْبُونٌ.

نَصَبُوا لِمَنْ خَالَفَهُمْ فِي طَرِيقِهِمُ الْحَبَائِلَ، وَبَعَوْا لَهُ الْغَوَائِلَ، وَرَمَوْهُ عَنْ قَوْسِ الْجَهْلِ، وَالْبَغْيِ، وَالْعِنَادِ، وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ؛ كَمَا قَالَ فِرْعَوْنُ لِمَلَأَيْهِ فِي مُوسَى: ﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ﴾ [غَافِرٌ: ٢٦]. اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ٢٨): (فَإِنَّ التَّقْلِيدَ: لَا يُورِثُ؛ إِلَّا بِلَادَةً). اهـ

قُلْتُ: وَكُلُّ هَذَا يُؤَيِّدُ ضَرُورَةَ الْاهْتِمَامِ بِهَذَا الْأَصْلِ، وَتَرْسِيخِهِ عِنْدَ غَلْبَةِ الْجَهْلِ بِهِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الزَّمَانَ الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ الْآنَ، قَدْ عَمَّ الْجَهْلُ بِأَحْكَامِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فِي الدِّينِ.

فَوَاجِبُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَطَلَبَتِهِ: الْإِلْتِمَامُ بِالْمِيثَاقِ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ؛ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَبْلِيَنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١٨٧].

* فُلْيَبِينُوا لِلنَّاسِ هَذَا الْأَصْلَ، مُحْتَسِبِينَ لِلَّهِ تَعَالَى، مُخْلِصِينَ لَهُ أَعْمَالَهُمْ، وَلَا يَمْنَعُهُمْ مِنْ بَيَانِهِ تِلْكَ الشُّبُهَاتُ الْمُتَهَافِتَةُ، الَّتِي يَرُوجُّهَا بَعْضُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ.

فَلَيْتَى اللَّهُ هُوَ لَاءِ الْمُقَلِّدُونَ، وَلَيْتَهُوا عَنْ صَدِّ النَّاسِ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَعَادَتِهِمْ؛
 خِدْمَةً لِأَرَائِهِمْ، وَتَرْوِيجًا لِمَذَاهِبِهِمْ؛ بِمِثْلِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالشُّبْهِ الْوَاهِيَةِ.
 * فَعَلَى مَنْ أَرَادَ لِنَفْسِهِ النَّجَاةَ؛ وَالْفَلَاحَ: أَنْ يَتَأَمَّلَ فِي نُصُوصِ الشَّرْعِ الْوَارِدَةِ
 فِي هَذَا الْبَابِ.

فَيَعْمَلْ بِهَا، وَيُذْعِنَ لَهَا، وَلَا يَجْعَلُ لِلْهَوَىٰ عَلَيْهِ سُلْطَانًا.
 إِذَا فَبَيْنَ يَدَيْكَ؛ أَيُّهَا الطَّالِبُ لِلْحَقِّ، نُصُوصُ شَرْعِيَّةٍ، وَنُقُولُ سَلْفِيَّةٍ؛ فَأَرِعْ لَهَا
 سَمْعَكَ، وَأَمْعِنْ فِيهَا بَصْرَكَ، جَعَلَ اللَّهُ التَّوْفِيقَ حَلِيفَكَ، وَالتَّسْهِيدَ رَفِيقَكَ.
 وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

كُتِبَهُ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيِّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [البقرة: ١١٩].

ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ إِذَا لَمْ تُقَامْ فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ عَلَيْهَا النَّاسُ مَعَ إِمَامٍ، يَخْطُبُ بِهِمْ، لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ فَإِنَّهَا تَسْقُطُ، عَلَى الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ فِي الْبُيُوتِ، وَلَا تُصَلَّى، وَلَا تُقْضَى فِي الْبُيُوتِ، لَا جَمَاعَاتٍ، وَلَا فُرَادَى، وَهَذَا مِنْ تَيْسِيرِ الدِّينِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَهَذَا الْحُكْمُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعُونَ الْكِرَامُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ بَعْدهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَانُوا لَا يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِلَّا جَمَاعَةً فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ صَلَّوْهَا فُرَادَى فِي الْبُيُوتِ: ﴿فَبِهَدَاهُمْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

(١) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

(٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

(٣) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١].

(٤) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١].

(٥) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

(٦) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكَمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النُّورُ: ٥١].

(٧) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٩].

(٨) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النِّسَاءُ: ٨٠].

(٩) وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: (دَعُونِي مَا تَرَكَتُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ).^(١)

(١٠) وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ).^(٢)

قُلْتُ: وَالْمُتَّبِعُ لِأَحْدَاثِ الزَّمَنِ؛ بِصِدْقٍ: عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ، وَكَرَّ الدَّهُورِ، يَرَى: بَوْضُوحٍ، أَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ تَمَسُّكًا، بِسَبِيلِ أَهْلِ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي شَهِدَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِالْخَيْرِيَّةِ؛ هُمْ: «أَهْلُ الْحَدِيثِ» وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

(١١) وَعَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه قَالَ: (لَا جُمُعَةَ، وَلَا تَشْرِيْقَ^(٣)، وَلَا صَلَاةَ فِطْرٍ، وَلَا أَضْحَى إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ، أَوْ مَدِينَةِ عَظِيمَةٍ).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٨٣١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ١٩١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٩٦٣).

(٣) وَلَا تَشْرِيْقَ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، أَخْذًا مِنْ شُرُوقِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَقْتُهَا.

أثر صحيح: فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٦٨)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٢٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ١ ص ٤٣٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ١٧٩)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «الْجُمُعَةِ» (٧١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٣٩٨)، وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (ج ٣ ص ٤٥٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٨٨) مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، وَطَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَزُبَيْدَ الْيَامِيِّ، وَغَيْرِهِمْ؛ كُلُّهُمْ: عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام بِهِ مَوْقُوفًا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «الْمُحَلِّى بِالْآثَارِ» (ج ٥ ص ٥٣)، وَالِدَّارَقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٤ ص ١٦٥ و ١٦٦).

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله فِي «الدَّرَايَةِ» (ج ١ ص ٢١٤): (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رحمته الله فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ٢ ص ٣١٧): (فَالسَّنَدُ صَحِيحٌ مَوْقُوفًا).

وَأَنْظَرُ: «النَّهَائِيَّةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الْأَثِيرِ (ج ٢ ص ٢٦٤)، وَ«تَسَاجِ الْعَرُوسِ» لِلزَّيْتُونِيِّ (ج ٦ ص ٣٩٣).

قُلْتُ: الشَّاهِدُ: لَا «صَلَاةَ جُمُعَةٍ»، وَ«صَلَاةَ عِيدٍ»؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ عَلَى الْأَصْلِ، لَكِنْ إِذَا اتَّسَعَ الْبَلَدُ، فَيَجُوزُ تَأْدِيَةُ: «صَلَاةَ الْجُمُعَةِ»، وَ«صَلَاةَ الْعِيدِ» فِي الْقَرْيِ، بِإِذْنِ الْإِمَامِ فِي الْجَوَامِعِ، صَرُورَةً، لَكِنْ الْأَصْلُ، لَا جُمُعَةً، وَلَا عِيدًا؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٥ ص ٣٨٩)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ٢ ص ١٧٩).

فَقَوْلُهُ ﷺ: (لَا صَلَاةَ فِطْرٍ، وَلَا أَضْحَى؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ)؛ يَعْنِي: صَلَاةَ: «عِيدِ الْفِطْرِ»، وَلَا صَلَاةَ: «عِيدِ الْأَضْحَى»؛ إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهِ عَلَيَّ: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، وَخُطْبَةَ: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

* وَهَذَا الْحُكْمُ: لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَخَذَهُ بِتَوْقِيفٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ رَأْيًا، وَلَا يَكُونُ؛ إِلَّا تَوْقِيفًا.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ الطَّحَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٣ ص ١٨٨): (لَمْ يَقُلْهُ عَلِيٌّ

ﷺ: رَأْيًا، إِذْ كَانَ مِثْلُهُ: لَا يُقَالُ بِالرَّأْيِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: بِتَوْقِيفٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ

قُلْتُ: فَلَا صَلَاةَ فِي: «عِيدِ الْفِطْرِ»، وَ: «عِيدِ الْأَضْحَى»، هَذَا فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ هَذَا الْحُكْمُ فِي حَيَاتِهِ، فَإِنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ مِنْ قَوْلِهِ: الصَّحَابَةَ ﷺ؛ بِالاجْتِمَاعِ لِصَلَاةِ الْعِيدِ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ صَلَاةِ الْعِيدِ الْاجْتِمَاعُ فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ، وَظُهُورُ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ بِاجْتِمَاعِهِمْ.

قَالَ الْإِمَامُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: (يَعْنِي: بِالتَّشْرِيقِ: يَوْمَ الْفِطْرِ).^(٢)

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ٦٠): (سَمِعْتُ: أَحْمَدَ؛ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ

عَلِيٍّ ﷺ: (لَا تَشْرِيقَ؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ)، مَا يَعْنِي: بِ«التَّشْرِيقِ»؟ قَالَ: الصَّلَاةُ).^(٣)

(١) وَأَنْظَرُ: «التَّمْهِيدُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ج ١٦ ص ٣٧).

(٢) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٦٧).

(٣) يَعْنِي: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

قُلْتُ: وَالشَّاهِدُ: لَمْ يَفْعَلِ الصَّحَابَةُ ﷺ فِي تَطْبِيقِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، إِلَّا بِتَوْقِيفٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يُوجَدْ: أَيُّ: مُخَالَفٍ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: عَلَى أَنَّ لَا صَلَاةَ: «عِيدِ فِطْرٍ»، وَلَا صَلَاةَ: «عِيدِ أَضْحَى»؛ إِلَّا فِي جَامِعٍ يَجْتَمِعُ النَّاسُ فِيهِ لِلصَّلَاةِ، وَسَمَاعِ خُطْبَةِ الْإِمَامِ.

* وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ ﷺ أَجْمَعِينَ، فَقَدْ كَانُوا يُصَلُّونَ: «صَلَاةَ الْعِيدِ» بِالنَّاسِ فِي الْجَوَامِعِ، وَلَمْ يَنْفَرِدُوا بِ «صَلَاةِ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ.

(١٢) وَعَنِ الزُّهْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (لَيْسَ عَلَى الْمُسَافِرِ: صَلَاةُ الْأَضْحَى، وَلَا صَلَاةُ الْفِطْرِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مِصْرٍ، أَوْ قَرْيَةٍ^(١)، فَيَشْهَدَ مَعَهُمُ الصَّلَاةَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٢) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ٢ ص ١٧٩).

(١) يَعْنِي: الْقَرْيَةَ الْكَبِيرَةَ، أَوْ الْقَرْيَةَ الْمُتَوَسِّطَةَ، وَلَيْسَتْ الْقَرْيَةُ الصَّغِيرَةَ الَّتِي تَسَعُ لِعَشْرِينَ مِنَ الْبُيُوتِ مَثَلًا؛ فَإِنَّ أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الصَّغِيرَةِ يَذْهَبُونَ يُصَلُّونَ فِي جَوَامِعِ الْمُدُنِ الْكُبْرَى، وَالْقُرَى الْكُبْرَى، وَالْقُرَى الْوَسْطَى، كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي الْقُرَى الصَّغُرَى فِي الْيَمَنِ مَثَلًا، وَغَيْرِهَا، وَقَدْ أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ، فَافْتِهِمْ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

* فَبَيَّنَ الْإِمَامُ الزُّهْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ الْمُنْفَرِدَ، وَهُوَ الْمُسَافِرُ^(١) تَسْقُطُ عَنْهُ: «صَلَاةُ

الْعِيدِ»، فَلَا يُصَلِّي.

ثُمَّ بَيَّنَّ أَنَّ مِنْ شَرْطِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدٍ، أَوْ قَرْيَةٍ كَبِيرَةٍ، أَوْ قَرْيَةٍ مُتَوَسِّطَةٍ يَجْتَمِعُ مَعَهُمْ، فَيُصَلِّي مَعَ النَّاسِ فِي مَسْجِدِهِمْ.

قُلْتُ: فَلَا جُمُعَةَ، وَلَا تَشْرِيْقَ^(٢)؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ^(٣) جَامِعٍ^(٤).

(١٣) قَالَ الْإِمَامُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: (لَا تَشْرِيْقَ، وَلَا جُمُعَةَ، إِلَّا فِي مِصْرٍ

جَامِعٍ)^(٥).

وَقَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «اِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» (ص ٥٨)؛

وَذَكَرَ قَوْلَ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: فِي مَسْأَلَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ: (وَإِنَّمَا جُعِلَ ذَلِكَ لِأَنَّهَا صَلَاةٌ، لَا تَقْضَى، وَكَيْسَتْ هِيَ بِمَنْزِلَةِ صَلَاةِ فَرِيضَةٍ يَقْضِيهَا). اهـ

(١) وَيَدْخُلُ لِلْمُنْفَرِدِ فِي بَلَدِهِ سُقُوطُ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» عَنْهُ إِذَا فَاتَتْهُ مَعَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ تَرِكَتْ بِالْكَلْبَةِ فِي الْبَلَدِ مِنْ عُدْرٍ؛ سَقَطَتْ.

(٢) يَعْنِي: بِالتَّشْرِيْقِ يَوْمَ: «عِيدِ الْفِطْرِ»، وَ«عِيدِ الْأَضْحَى».

أَنْظَرُ: «الْأَوْسَطَ» لِابْنِ الْمُنْدَرِ (ج ٤ ص ٣٣٧).

(٣) الْمِصْرُ: الْقَرْيَةُ الْجَامِعَةُ، وَالْمَدِينَةُ الْوَأَسَعَةُ.

(٤) ذَكَرَهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ الْمَرْوَزِيِّ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٢ ص ٨٦٥).

وَأَنْظَرُ: «تَبَيَّنَ الْحَقَائِقَ» لِلزُّبَيْرِيِّ (ج ١ ص ٢١٧)، وَ«الْأَوْسَطَ» لِابْنِ الْمُنْدَرِ (ج ٤ ص ٣٣٧).

(٥) نَقَلَهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوَزِيِّ فِي «اِخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» (ص ٦٠)؛ وَابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٦ ص ٣٨٩).

(١٤) وَعَنْ أَيُّوبَ: (أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ: كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْمِيَاهِ؛ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ: أَنْ تُجَمَّعُوا، فَقَالَ عَطَاءٌ: عِنْدَ ذَلِكَ، فَقَدْ بَلَّغْنَا أَنْ لَا جُمُعَةَ؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ).^(١)

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٦٩) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ

بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

فَقَوْلُهُ: (فَقَدْ بَلَّغْنَا)؛ يَعْنِي: عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي هَذَا بِالْإِجْمَاعِ؛ أَنَّ «صَلَاةَ الْجُمُعَةِ» لَا بَدَأَ أَنْ تَكُونَ فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ، فَلَا تُصَلَّى فِي الْبُيُوتِ. وَكَذَلِكَ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» لَا تُؤَدَّى إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ، فَلَا تُصَلَّى فِي الْبُيُوتِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

(١٥) وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالْحَنَفِيَّةُ: أَنَّ «صَلَاةَ الْعِيدِ»، لَا تُقْضَى بِالْكُلِّيَّةِ؛ يَعْنِي: لَا تُقْضَى بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ^(٢)، وَهُوَ الصَّوَابُ، لِمَوَافَقَةِ هَذَا الْحُكْمِ لِلنَّبِيِّ صلوات الله عليه، وَلِصَّحَابَتِهِ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

(١) فَالشَّاهِدُ: «فِي مِصْرٍ جَامِعٍ»، فَلَا تُقَامُ: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ»، وَ«صَلَاةُ الْعِيدِ»، إِلَّا فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ مَعَ الْإِمَامِ.

وَإِذَا كَانَ هُنَاكَ جَوَامِعُ فِي الْقُرَى الْكُبْرَى، أَوْ الْقُرَى الْوُسْطَى؛ يَأْذِنُ الْإِمَامُ، فَلَا بَأْسَ بِتَأْدِيَةِ «صَلَاةِ الْجُمُعَةِ»، وَ«صَلَاةِ الْعِيدِ»، ضَرُورَةً، لَكِنْ: الْأَصْلُ: لَا جُمُعَةَ، وَلَا عِيدًا؛ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ فِي الْمَدِينَةِ، أَوْ فِي الْبَلَدِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

(٢) وَأَنْظُرْ: «فَتَحَ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٦ ص ١٧٣ و ١٧٥)، وَ«الْمَبْسُوطُ» لِلْسَّرْحَسِيِّ (ج ٢ ص ١٧٧)، وَ«الْهُدَايَةُ فِي شَرْحِ بَدَايَةِ الْمُتَبَدِّي» لِلْمُرْغِينَانِيِّ (ج ١ ص ٢١٣)، وَ«الْأَنْبَارُ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ (ج ١ ص ٢٤٥)، وَ«كَتَبَ الدَّقَائِقُ» لِلنَّسْفِيِّ (ج ١ ص ١٨٧)، وَ«الْحَاشِيَّةُ عَلَى مَرَاقِي الْفَلَاحِ» لِلطَّحْطَاوِيِّ (ج ١ ص ٥٣٥)، وَ«بَدَائِعُ الصَّنَائِعِ» لِلْكَاسَانِيِّ (ج ١ ص ٢٧٩).

قَالَ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].
قُلْتُ: فَكُلُّ مَا فِيهِ خَيْرٌ لِلْعِبَادِ، وَرَحْمَةٌ، وَتَيْسِيرٌ لَهُمْ: فَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ، وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ٢ ص ١٧٨): (سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
«صَلَاةَ الْعِيدِ» بِرَكَعَتَيْنِ، فَكُلُّ مَنْ صَلَّىهَا، صَلَّىهَا كَمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ). اهـ
قُلْتُ: فَبَيَّنَ الْإِمَامُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ مَنْ صَلَّى: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، فَيَجِبُ عَلَيْهِ
أَنْ يُصَلِّيَهَا عَلَى صِفَةِ: صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْعِيدِ، وَهِيَ: تَكُونُ فِي جَمَاعَةٍ، وَفِي جَامِعٍ،
وَبِإِمَامٍ، وَبِتَكْبِيرَاتٍ فِيهَا، هَذِهِ هِيَ السُّنَّةُ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْآثَارِ» (ج ١ ص ٢٤٥): (إِنَّمَا: «صَلَاةُ
الْعِيدِ» مَعَ الْإِمَامِ، فَإِذَا فَاتَتْكَ مَعَ الْإِمَامِ فَلَا صَلَاةَ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ). اهـ
وَقَالَ الْفَقِيهُ الْمَرْغِينَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْهِدَايَةِ»: (وَمَنْ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، مَعَ
الْإِمَامِ: «لَمْ يَقْضِهَا»، لِأَنَّ الصَّلَاةَ: بِهَذِهِ الصِّفَةِ، لَمْ تُعْرَفْ قُرْبَةً؛ إِلَّا بِشَرَائِطَ، لَا تَتِمُّ
بِالْمُنْفَرِدِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ السَّرْحَسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَبْسُوطِ» (ج ٢ ص ١٧٧): (يُوضَّحُهُ: أَنَّا لَوْ
أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْقَضَاءَ؛ فِيمَا أَنْ يَقْضِيَ مَعَ التَّكْبِيرَاتِ، أَوْ بِدُونِ التَّكْبِيرَاتِ، وَلَا يُمَكِّنُهُ: أَنْ
يَقْضِيَ مَعَ التَّكْبِيرَاتِ، لِأَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ؛ إِلَّا فِي: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، وَالْمُنْفَرِدِ لَا

(١) وَإِذَا صَلَّىهَا الْمُسْلِمُ فِي الْبَيْتِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُخَلَّ بِهَذِهِ الشُّرُوطِ، فَكَيْفَ يُؤَدِّيهَا، أَوْ يَقْضِيهَا فِي الْبَيْتِ، وَهِيَ
عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ: اللَّهُمَّ غُفْرًا.

يَتِمَّ كُنْ مِنْ أَدَاءِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْضِيَهُ بِدُونِ التَّكْبِيرَاتِ، لِأَنَّ الْقَضَاءَ بِصِفَةِ الْأَدَاءِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو الْبَرَكَاتِ النَّسْفِيُّ رحمته الله فِي «كَنْزِ الدَّقَائِقِ» (ج ١ ص ١٨٧): (وَلَمْ تُقْضَ^(١) إِنْ فَاتَتْ مَعَ الْإِمَامِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «رَمَزِ الْحَقَائِقِ» (ج ١ ص ١٠٢): (وَلَمْ تُقْضَ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، إِنْ فَاتَتْ مَعَ الْإِمَامِ، بِأَنْ صَلَّاهَا الْإِمَامُ مَعَ جَمَاعَةٍ، وَلَمْ يُصَلِّهَا هُوَ، لَا يَقْضِيهَا فِي الْوَقْتِ، وَلَا بَعْدَهُ، لِأَنَّهَا شُرِعَتْ بِشَرَائِطَ، لَا تَتِمُّ بِالْمُنْفَرِدِ!). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ نَجِيمٍ رحمته الله فِي «النَّهْرِ الْفَائِقِ» (ج ١ ص ٣٧٠): (وَلَمْ تُقْضَ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» مُنْفَرِدًا، إِذَا فَاتَتْ؛ أَيُّ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، مَعَ الْإِمَامِ: قِيْدٌ لِلْفَاعِلِ، لَا لِلْفِعْلِ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ: بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَمْ تُعْرَفْ قُرْبَةً، إِلَّا بِشَرَائِطَ، لَا تَتِمُّ بِالْمُنْفَرِدِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ ابْنُ عَمَّارٍ رحمته الله فِي «مَرَاقِي الْفَلَاحِ» (ج ١ ص ٥٣٥): (وَمَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ، فَلَمْ يَدْرِكْهَا مَعَ الْإِمَامِ لَا يَقْضِيهَا، لِأَنَّهَا لَمْ تُعْرَفْ قُرْبَةً، إِلَّا بِشَرَائِطَ، لَا تَتِمُّ بِدُونِ الْإِمَامِ؛ أَيُّ: السُّلْطَانِ، أَوْ مَأْمُورِهِ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْعَيْنِيُّ رحمته الله فِي «الْبِنَايَةِ» (ج ١ ص ١٠٢): (وَمَنْ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، مَعَ الْإِمَامِ لَمْ يَقْضِيهَا، كَلِمَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ بِالصَّلَاةِ، لَا بِقَوْلِهِ فَاتَتْهُ، أَيُّ: فَاتَتْ الصَّلَاةُ

(١) يَعْنِي: أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ صَلَّاهَا مَعَ جَمَاعَةٍ، وَفَاتَ بَعْضُ النَّاسِ، لَا يَقْضِيهَا.

عَنْهُ بِالْجَمَاعَةِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: فَاتَتْ الصَّلَاةُ عَنْهُ، وَعَنِ الْإِمَامِ، حَاصِلُهُ: أَدَّى الْإِمَامُ: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، وَلَمْ يُؤَدِّهَا هُوَ). اهـ

وَقَالَ الْفَقِيهُ الْكَاسَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «بَدَائِعِ الصَّنَائِعِ» (ج ١ ص ٢٧٩): (وَإِنْ فَسَدَتْ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ، أَوْ فَاتَتْ عَنْ وَقْتِهَا، مَعَ الْإِمَامِ سَقَطَتْ، وَلَا يَقْضِيهَا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ٤ ص ٧٠): (إِذَا فَاتَ الْإِنْسَانَ صَلَاةُ الْعِيدِ فَمَاذَا يَصْنَعُ؟ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ رَحِمَهُمُ اللهُ:

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَقْضِيهَا عَلَى صِفَتِهَا، فَيَكْبِرُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى: سِتًّا زَائِدَةً، وَفِي الثَّانِيَةِ: خَمْسًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَقْضِيهَا رَكْعَتَيْنِ؛ كَالْعَادَةِ بَدُونِ زِيَادَةِ تَكْبِيرٍ، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: «إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ»، وَلَمْ يَقُلْ: كَصَلَاةِ الْإِمَامِ، فَظَاهِرُ تَرْجَمَتِهِ رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ يُصَلِّيهَا رَكْعَتَيْنِ كَالْعَادَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُصَلِّيهَا أَرْبَعًا؛ كَالظُّهْرِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْجُمُعَةِ إِذَا فَاتَتْ، فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِدَلِّهَا أَرْبَعًا ظُهْرًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَقْضِيهَا، وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ الْأَقْوَالِ؛ لِأَنَّ «صَلَاةَ الْعِيدِ» إِنَّمَا شَرَعَتْ عَلَى الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْإِمَامِ، فَإِذَا فَاتَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَلَا تُقْضَى، وَهَذَا هُوَ

اخْتِيَارُ: شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رحمته (١)، وَهُوَ الْأَفْيَسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ مِنَ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّهَا تُقْضَى، وَخِلَافُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ أَقْوَالٌ مُتَقَابِلَةٌ، لَيْسَ بَعْضُهَا أَحَقُّ بِالْقَبُولِ مِنْ بَعْضٍ، وَحِينَئِذٍ نَبَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ؛ وَهُوَ أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ «صَلَاةِ الْعِيدِ» إِنَّمَا هِيَ عَلَى هَيْئَةٍ مُعَيَّنَةٍ، مَتَى أَدْرَكَهَا الْإِنْسَانُ أَدْرَكَهَا، وَإِذَا لَمْ يُدْرِكْهَا فَقَدْ فَاتَتْهُ، وَلَيْسَ الْوَقْتُ، وَقَدْ صَلَاةٌ مَفْرُوضَةٌ حَتَّى نَقُولَ: لَا بُدَّ أَنْ تَأْتِيَ بِبَدَلِهَا، بَلْ نَقُولَ: لَيْسَ هَذَا وَقْتُ صَلَاةٍ مَفْرُوضَةٍ. اهـ

* وَتَبَتَّ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ: «لِصَلَاةِ الْعِيدِ» فِي مُصَلَّى الْعِيدِ، بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَجْمَعِينَ. (٢)

قُلْتُ: وَمَنْ خَالَفَ النَّبِيَّ ﷺ، وَإِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم مِنَ الْمُقَلِّدَةِ، فَقَدْ شَدَّ عَنْهُمْ، وَأَخْطَأَ السَّبِيلَ، وَلَا بُدَّ. (٣)

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) انظُرْ: «الْاِخْتِيَارَاتُ الْفِقْهِيَّةُ» (ص ١٢٣).

(٢) وَهَذَا بِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

(٣) وَلَمْ يُتَّبَعْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالصَّحَابَةِ رضي الله عنهم؛ أَنَّهُمْ صَلَّوْا: «صَلَاةَ الْعِيدِ»، فَرَادَى فِي الْبُيُوتِ بُدُونِ مَسْجِدِ جَامِعٍ، وَمُصَلَّى الْعِيدِ.

وَعَلَى هَذَا: فَإِنَّ الْمُقَلِّدَةَ فِي هَذَا الزَّمَانِ يَفْتُونَ بِتَأْدِيَةِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، فَرَادَى فِي الْبُيُوتِ بُدُونِ دَلِيلٍ، بَلْ بِالتَّقْلِيدِ لِاجْتِهَادِ عَدَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخَّرِينَ، كَعَادَتِهِمْ، وَبِهَذَا أَحْدَثُوا فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى حَدَثًا فِي: «صَلَاةِ الْعِيدِ» بِنَاءً عَلَى آثَارِ ضَعِيفَةٍ، وَاجْتِهَادَاتِ عُلَمَاءٍ، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي فِي الْأَضْحَى، وَالْفِطْرِ، ثُمَّ يَخْطُبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ).^(١)

وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ).^(٢)

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): فَكُلُّهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ قَبْلَ الْخُطْبَةِ).^(٣)

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يُصَلُّونَ الْعِيدَيْنِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ).^(٤)

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْمُنْذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣١٠): (فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ بَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ: الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ، وَعَلَيْهِ عَوَامُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْأَمْصَارِ). اهـ

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ السَّعْدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «شَرْحِ عُمْدَةِ الْأَحْكَامِ» (ص ٢٥١): (وَلَمْ يَزَلْ عَمَلُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى ذَلِكَ: مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَإِلَى زَمَانِنَا هَذَا... وَلَمْ يَزَلْ الْعَمَلُ بِالسَّنَةِ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا، وَلَا صَلَاحَ لِلنَّاسِ؛ إِلَّا بِاتِّبَاعِ السَّنَةِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِمْ). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٥٧).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٥٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٨٥).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٦٢).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٦٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٨٨).

عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: (شَهِدْتُ الْعِيدَ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَعُثْمَانَ: مَحْضُورًا، فَجَاءَ فَصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٥٠٢)، وَفِي «السَّنَنِ الْمَأْثُورَةِ» (١٨٠)، وَفِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٦)، وَيَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٧٩)، وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٧٣)، وَابْنُ الْمُنْدَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ١١٥)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٣٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (ج ٥ ص ٨٤)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٨٨)، وَالْجَوْهَرِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْمَوْطَأِ» (٢٠٤)، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٢٣٢)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٨٩) مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رِسَالَتِهِ» (ص ٢٤): (يَجِبُ اتِّبَاعُ طَرِيقَةِ السَّلَفِ مِنَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، فَإِنَّ إِجْمَاعَهُمْ حُجَّةٌ قَاطِعَةٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُخَالَفَهُمْ فِيمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرِّسَالَةِ الصَّفَدِيَّةِ» (ص ١٨٠): (فَأَمَّا السَّلَفُ، وَالْأَئِمَّةُ، وَأَكَابِرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ فَهُمْ أَوْلَى الطَّوَائِفِ بِمُؤَافَقَةِ الْمَعْقُولِ الصَّرِيحِ، وَالْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ). اهـ

قُلْتُ: وَلَا رَيْبَ أَنَّ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ: هُوَ سَبِيلُ الصَّحَابَةِ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ، وَمَنِ اتَّبَعَهُمْ بِإِحْسَانٍ.

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ النَّاسِ، وَأَفْضَلُ الْقُرُونِ قَدْ
قَصُرُوا فِي هَذَا الْبَابِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ؛ وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ.

* فَالسَّلَفُ الصَّالِحُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ؛ هُمْ: وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ؛ فَقَدْ
تَلَقَّوْا عُلُومَهُمْ مِنْ يَتْبُوعِ الرِّسَالَةِ الْإِلَهِيَّةِ؛ فَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلُغَةِ الصَّحَابَةِ ﷺ وَفِي عَصْرِهِمْ،
وَهُمْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى مَعِينِ النُّبُوَّةِ الصَّافِي، وَهُمْ أَصْفَاهُمْ قَرِيحَةً، وَأَقْلَهُمْ تَكْلُفًا،
كَيْفَ وَقَدْ زَكَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى فِي مُحْكَمِ تَنْزِيلِهِ، وَأَثْنَى عَلَيْهِمْ، وَعَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ
بِإِحْسَانٍ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ
اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﷻ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٠].

قُلْتُ: فَعَلَيْكَ بِمَذْهَبِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ،
وَالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ فِيهِ وَاتِّبَاعِهِمْ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.^(١)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ
الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النِّسَاءُ: ١١٥].

(١) قُلْتُ: وَعَلَيْكَ بِمَجَانِبِهِ كُلِّ مَذْهَبٍ، لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ السَّلَفُ الصَّالِحُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ.

وَأَنْظُرْ: «حَلَقَ أَفْعَالِ الْعِبَادِ» لِلْبُخَارِيِّ (ص ١٣٤)، و«الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٥ ص ٢٤).

قُلْتُ: فَأَمَرَ الْقُرْآنُ بِاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ فَيَجِبُ اتِّبَاعُهُمْ، وَمَنْ لَمْ يَتَّبِعْهُمْ فِي ذَلِكَ، فَقَدْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ، وَمَنْ تَرَكَ سَبِيلَهُمْ؛ فَلَهُ وَعِيدٌ شَدِيدٌ، وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

قُلْتُ: وَوَجْهُ الاستِدْلَالِ بِهَا^(١)؛ أَنَّهُ تَعَالَى تَوَعَّدَ بِالنَّارِ مَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ؛ وَذَلِكَ يُوجِبُ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِمْ، وَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى أَمْرٍ كَانَ سَبِيلًا لَهُمْ؛ فَيَكُونُ اتِّبَاعُهُ وَاجِبًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَمَنْ غَيْرِهِمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ الْإِجْمَاعِ حُجَّةً.^(٢)

قَالَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعُدَّةِ» (ج ٤ ص ١٠٦٥): (لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ اتِّبَاعِ غَيْرِ سَبِيلِهِمْ، وَبَيْنَ اتِّبَاعِ سَبِيلِهِمْ؛ قِسْمٌ ثَالِثٌ، وَإِذَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى اتِّبَاعَ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَبَ اتِّبَاعُ سَبِيلِهِمْ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا وَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ يَحِيدُ عَنِ مَنِجِّ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ فِي الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ^(٣)، اللَّهُمَّ غُفْرًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩٤): (فَهَكَذَا مُشَاقَّةُ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ غَيْرِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ شَاقَّهُ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ، وَهَذَا

(١) قُلْتُ: وَأَوَّلُ مَنْ احْتَجَّ بِهَذِهِ الْآيَةِ هُوَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ، وَلَعَلَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ احْتَجَّ لِلْإِجْمَاعِ بِنَصِّ مِنَ الْكِتَابِ، وَبِهَا احْتَجَّ أَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأُصُولِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، و«الرِّسَالَةُ» لَهُ (ص ٤٧٥)، و«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٤)، و«الْفَقِيهِ وَالْمُتَّفِقِ» لِلْحَطِيبِ (ج ١ ص ١٥٥)، و«الْمُسَوْدَةُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ» لِأَبْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ١ ص ٦١٥)، و«الْإِحْكَامُ» لِلْأَمْدِيِّ (ج ١ ص ٢٠٠).

(٣) وَأَنْظَرُ: «أَحْكَامُ الْقُرْآنِ» لِلشَّافِعِيِّ (ج ١ ص ٥٣)، و«الْعُدَّةُ فِي أُصُولِ الْفَقْهِ» لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى (ج ٤ ص ١٠٦٧).

ظَاهِرٌ، وَمَنْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ فَقَدْ شَاقَّهُ أَيضًا؛ فَإِنَّهُ قَدْ جَعَلَ لَهُ مُدْخَلَ فِي الْوَعِيدِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ وَصَفُ مُؤَثِّرٍ فِي الدَّمِّ. فَمَنْ خَرَجَ عَنِ إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ اتَّبَعَ غَيْرَ سَبِيلِهِمْ قَطْعًا، وَالْآيَةُ تُوجِبُ دَمَ ذَلِكَ. وَإِذَا قِيلَ: هِيَ إِنَّمَا دَمَّتْهُ مَعَ مُشَاقَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، قُلْنَا: لِأَنَّهَا مُتَلَاذِمَانِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مَنْصُوصًا عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَالْمُخَالَفُ لَهُمْ مُخَالَفٌ لِلرَّسُولِ ﷺ، كَمَا أَنَّ الْمُخَالَفَ لِلرَّسُولِ ﷺ مُخَالَفٌ لِلَّهِ؛ وَلَكِنْ هَذَا يَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ قَدْ بَيَّنَّهُ الرَّسُولُ ﷺ؛ وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ^(١). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِمْ، وَالتَّمَسُّكِ بِمَا كَانُوا عَلَيْهِ فِي الدِّينِ... لِأَنَّهُمْ لَا يُثْبِتُونَ أَحْكَامَ الدِّينِ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ إِلَّا بِأَدِلَّةٍ مِنَ الْكِتَابِ، أَوْ السُّنَّةِ، أَوْ الْإِثَارِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٣٠١): (عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا؛ سَلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أَيْمَةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٠): (فَإِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى مِنْهَاجِ أَسْلَافِهِمْ، فَاقْتَبِسُوا الْعِلْمَ مِنْ آثَارِهِمْ، وَاقْتَبِسُوا الْهُدَى مِنْ سَبِيلِهِمْ، وَرَضُوا بِهَذِهِ الْإِثَارِ إِمَامًا، كَمَا رَضِيَ الْقَوْمُ بِهَا لِأَنفُسِهِمْ إِمَامًا). اهـ

(١) قُلْتُ: وَرَعَمُوا بِسَمَاءٍ رَعَمُوا: أَنَّ أَقْوَالَ غَيْرِ الْمَذَاهِبِ الْمُخْتَلِفَةِ دَرَسَتْ، وَذَهَبَتْ، فَحَكَّمُوا عَلَى مَنْ يُخَالَفُ هَذِهِ الْمَذَاهِبَ بِالضَّلَالِ، وَالشُّدُودِ، فَضَيَعُوا آثَارَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ وَفَقَهُهُمْ، وَإِجْمَاعَهُمْ فِي الدِّينِ، وَنَسَبُوا إِلَى الْخِلَافِيَّاتِ الْمَذْهَبِيَّةِ؛ الْحِفْظَ وَالصَّحَّةَ، وَكَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الذِّكْرِ الَّذِي تَكْفَلُ اللَّهُ بِحِفْظِهِ، فَاعْتَبِرْ!.

وَقَالَ ابْنُ هَانِئٍ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ١٠٣)؛ سُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هَلْ عَلَى النِّسَاءِ

صَلَاةُ الْعِيدِ؟ قَالَ: (مَا سَمِعْنَا فِيهِ شَيْئًا^(١))، وَرَأَى أَنْ يَفْعَلْنَهُ: يُصَلِّينَ.^(٢)

وَقَالَ ابْنُ هَانِئٍ فِي «الْمَسَائِلِ» (ص ١٠٣)؛ وَقَالَ فِي مَرَّةٍ أُخْرَى: (مَا سَمِعْنَا؛ أَنْ

عَلَى الْمَرْأَةِ: صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ، وَإِنْ صَلَّتْ فَحَسَنٌ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ). اهـ

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٢ ص ٤٣٤): (سَأَلْتُ: أَبِي عَمَّنْ فَاتَتْهُ

الْعِيدُ؟ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَجْمَعَ أَهْلُهُ وَوَلَدَهُ، وَيُجْمَعُ بِهِمْ إِذَا فَاتَهُ الْعِيدُ،

فَأَمَّا أَنْ لَا يَفُوتَهُ؛ فَلَا أَرَى ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: فَيَرَى الْإِمَامُ أَحْمَدَ رحمته: أَنَّهُ إِذَا فَاتَتْهُ «صَلَاةُ الْعِيدِ» مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي

الْمَسْجِدِ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ الْمُسْلِمُ فِي بَيْتِهِ جَمَاعَةً.

* وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رحمته: يَرَى أَنَّ: «صَلَاةَ الْعِيدِ»؛ لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ

قَائِمَةً بِإِمَامِهَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْبَلَدِ فِي جَمَاعَاتِ الْمَسَاجِدِ، فَهَذَا إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ

يَقْضِيهَا عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَهُ.^(٣)

* وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» قَائِمَةً بِالْكَلِيَّةِ فِي الْبَلَدِ فِي جَمَاعَاتِ

الْمَسَاجِدِ، فَإِنَّهُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رحمته؛ لَمْ تَفْتَهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ قَائِمَةٍ فِي

(١) بَعْضِي: لَمْ يَثْبُتْ؛ أَيُّ دَلِيلٍ فِي السُّنَّةِ، أَنَّ الْمَرْأَةَ تُصَلِّي بِمُفْرَدِهَا، أَوْ بِجَمَاعَةٍ فِي الْبَيْتِ.

(٢) قُلْتُ: وَمَا دَامَ لَمْ يَثْبُتْ، فَلَا تُصَلِّي عَلَى الْأَصْلِ.

(٣) لِذَلِكَ: لَا نَقُومُ بِتَأْدِيَةِ الْفَرْعِ، دُونَ وُجُودِ الْأَصْلِ بِالْكَلِيَّةِ.

فَصَلَاةُ الْعِيدِ: غَيْرُ قَائِمَةٍ، فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ لِعُذْرِ هَذَا الْوَبَاءِ فِي جَمِيعِ الْمَسَاجِدِ، فَكَيْفَ تُقْضَى، وَهِيَ لَمْ تُوجَدْ فِي أَصْلِهَا؟!.

الأصل في أنحاء البلد، فهذا لا يُصلِّيها في البيت، ولا يقضيها، عند الإمام أحمد
رحمته؛ بقوله: (فأما أن لا يفوته؛ فلا أرى ذلك).^(١)

قلت: فمن فاتته صلاة العيد، فلا قضاء عليه، لأنها فرض كفاية، وقام بها من
حصلت الكفاية به، وهذا إذا كانت الصلاة تؤدى في المساجد.^(٢)

* إذا يرى الإمام أحمد رحمته: أنه لا يجوز لمن لم تفته: «صلاة العيد» أن
يقيمها، بين أهله وولده^(٣)، لأن الأصل فيها أنها فرض كفاية، وتقام في المصلى، أو
في مسجد.

قال الإمام ابن قدامة رحمته في «المغني» (ج ٢ ص ٢٥٠): (وجملة القول: أن من
فاتته صلاة العيد، فلا قضاء عليه). اهـ

قلت: فصلاة العيد؛ إنما تقام في المساجد جماعة في المدن، والقرى، فلا
تشرع إقامتها في البيوت.

هكذا: جاءت السنة عن رسول الله ﷺ^(٤)، ولم يحفظ عنه ﷺ، ولا عن أصحابه
رضي الله عنهم صلوا: «صلاة العيد» جماعة، أو فرادى في البيوت.

(١) والصلاة لم تفت: أصلاً؛ في هذه السنة: «١٤٤١هـ»، بل تركت من عذر في جميع المساجد.

(٢) وانظر: «المغني» لابن قدامة (ج ٢ ص ٢٨٩)، و«الإنصاف» للمرداوي (ج ٢ ص ٣٩٦).

(٣) قلت: وهذا الحكم يناسب: ما نحن فيه في هذه السنة: «١٤٤١هـ»، وأن: «صلاة العيد» لم تقم بالكيفية في المساجد كلها؛ بسبب
عذر انتشار: «الوباء».

وقد أمر ولي الأمر بعدم إقامتها في البلد، فحكم الإمام أحمد رحمه: أن لا تُصلى في البيوت نهائياً، لأن: «صلاة العيد» غير قاتمة
على أصلها، وهذا القول للإمام أحمد: هو الصواب، لأنه موافق لسنة.

(٤) قلت: ولم يأمر النبي ﷺ بإقامتها في البيوت إذا لم تؤد، أو أمر ﷺ بقضايتها إذا فاتت في المسجد.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْاِخْتِيَارَاتِ الْفِقْهِيَّةِ» (ص ١٥٠): (وَلَا

يُسْتَحَبُّ: قَضَاؤُهَا - يَعْنِي: صَلَاةَ الْعِيدِ - لِمَنْ فَاتَتْهُ مِنْهُمْ، وَهُوَ قَوْلُ: أَبِي حَنِيفَةَ). اهـ
 قُلْتُ: فَلَا يُشْرَعُ اسْتِدْرَاكُ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْجَمَاعَةِ؛ سِوَاءَ كَانَتْ
 بِالْاِضْطِرَّارِ^(١)، أَوْ بِالْاِخْتِيَارِ.

* وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ، وَأَصْحَابُهُ: إِلَى أَنَّهُ لَا عِيدَ، إِلَّا فِي مِصْرَ

جَامِعٍ.^(٢)

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «التَّعْلِيقِ عَلَى صَحِيحِ

مُسْلِمٍ» (ج ٥ ص ٣٢٤): (وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ وَافَقَ سُنَّةَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَهُوَ الْأَصُوبُ لَا
 شَكَّ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٠ ص ٥٦٧): (وَعِنْدَ

التَّنَازُعِ يَجِبُ الرَّدُّ إِلَى اللهِ تَعَالَى وَالرَّسُولِ ﷺ، وَلَيْسَ فِعْلُ غَيْرِ الرَّسُولِ حُجَّةً عَلَى
 الْإِطْلَاقِ). اهـ

(١) لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْأَخْذُ بِمَشْرُوعِيَّةِ الْقَضَاءِ، أَوْ الْاسْتِدْرَاكِ: «لِصَلَاةِ الْعِيدِ» إِذَا فَاتَتْ مَعَ الْجَمَاعَةِ، أَوْ لَمْ تَقُمْ
 بِالْكُلِّيَّةِ.

وَلَمْ يَأْتِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٧٤)؛ بِدَلِيلٍ مِنَ السُّنَّةِ: يُطَابِقُ التَّرْجَمَةَ عَلَى: أَنَّ

مَنْ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي الْبَيْتِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٦ ص ١٦٩).

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٥٩): (يَحْرُمُ اتِّبَاعُ مَنْ يَتَكَلَّمُ بِغَيْرِ عِلْمٍ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ٢٧٤): (لَيْسَ اتِّبَاعُ أَحَدِهِمْ وَاجِبًا عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ؛ كَاتِّبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَمَةُ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ٢١٩): (وَمِنْ أَعْظَمِ الْجَرَائِمِ الْفَتْوَى بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَكَمْ ضَلَّ بِهَا مَنْ ضَلَّ، وَهَلَكَ بِهَا مَنْ هَلَكَ). اهـ
قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّهُ إِذَا فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» مَعَ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ، لَا يُصَلِّي، وَلَا يَقْضِي: لَا فِي الْمُصَلَّى، وَلَا فِي بَيْتِهِ.

(١٥) فَعَنْ مَعْنٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ: (فِي رَجُلٍ وَجَدَ النَّاسَ؛ قَدْ أَنْصَرَفُوا: مِنَ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ؟. أَنَّهُ لَا يَرَى صَلَاةً فِي الْمُصَلَّى، وَلَا فِي بَيْتِهِ، وَأَنَّهُ إِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي الْمُصَلَّى: لَمْ يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَيُكَبِّرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْفِرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدِينَ» (ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى ثَنَا مَعْنٍ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللهُ بِهِ، وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٨٠).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٩٦)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٩١)، وَابْنُ بُكَيْرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٨١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤١)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٩٠)؛ كُلُّهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته: (أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِلْعِيدِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، لَا فِي الْمُصَلِّي، وَلَا فِي الْبَيْتِ)؛ فَهَذَا الْقَدْرُ فِي الْحُكْمِ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ، وَالصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ. ^(١)

وَقَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «الْمَوْطَأِ» (ص ٤١٧): (وَلَا يَجُوزُ هَذَا لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْمِصْرِ: أَنْ يَدْعُوا أَنْ يَجْمَعُوا؛ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ يَجُوزُ لَهُمْ بِهِ تَرْكُ الْجُمُعَةِ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ عِيدٍ). اهـ

قُلْتُ: وَلَمْ يَقُلْ هُنَا الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رحمته بِأَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تُقْضَى.

* وَقَوْلُهُ هَذَا: هُوَ الصَّوَابُ، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، لِأَنَّهُ لَمْ يُقْلَعْ عَنْهُمْ أَنْ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» إِذَا فَاتَتْ تُقْضَى، وَلَا تُؤَدَّى فُرَادَى فِي الْبُيُوتِ، بَلْ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ إِمَامٍ، أَوْ بِإِذْنِ الْإِمَامِ تَقَامُ فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ؛ جَمَاعَةً.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رحمته: (مِنْ قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرَّجَالَ). ^(٢)

(١) وَقَدْ أَمَرَ الْإِمَامُ مَالِكُ رحمته بِالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ إِذَا قَالَ بِقَوْلٍ: يُخَالِفُهَا، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ فِي الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ.

وَأَنْظُرْ: كِتَابِي «طُلُوعُ الْأَقْمَارِ» (ص ٥٩).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٦].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ١ ص ٨٦)؛ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ: (فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَخْتَارَ بَعْدَ قَضَائِهِ، وَقَضَاءِ رَسُولِهِ، وَمَنْ تَخَيَّرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٦ ص ٢٠٢): (وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلٍ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النَّزَاعِ، وَإِنَّمَا الْحُجَّةُ النَّصُّ وَالْإِجْمَاعُ، وَدَلِيلٌ مُسْتَنْبَطٌ مِنْ ذَلِكَ تُقَرَّرُ مُقَدِّمَاتُهُ بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا بِأَقْوَالِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ يُحْتَجُّ لَهَا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا يُحْتَجُّ بِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ الشَّافِعِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ» (ج ١ ص ٤٨٣): (وَمَقْصُودُ الْأَثَرِ أَنَّ الْجُمُعَةَ، وَالْعِيدَ، وَسَائِرَ الشَّعَائِرِ؛ تُؤَدَّى خَلْفَ مَنْ يَقُومُ بِهَا مِنْ: أَمِيرٍ، وَمَنْصُوبٍ مِنْ جِهَتِهِ، وَمُتَغَلَّبٍ عَلَى الْبَلَدِ، وَعَبِيرٍ مُتَغَلَّبٍ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسَّرْ لِلْإِمَامِ الْخُرُوجَ، وَلَا بَعَثَ مَنْ يَنْوِبُ عَنْهُ لِلْعِيدَيْنِ، وَعَبِيرَهُمَا، فَيَسْتَحَبُّ لِلْقَوْمِ الْقِيَامَ بِهَا، وَتَأْدِيَةَ الشَّعَائِرِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الدِّينِ، وَلَيْتَصَدَّ لَهُ كَبِيرٌ مَرْمُوقٌ بَيْنَ الْقَوْمِ، كَمَا فَعَلَ عَلِيٌّ رضي الله عنه). اهـ.

نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٠ ص ٢١٢)، وَابْنُ الْقَيْمِ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٣ ص ٤٧٠).

وَقَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ رحمته فِي «الشَّرْحِ الْمُمْتَعِ»
(ج ٥ ص ١٥٥): (أَمَّا هَذِهِ فَصَلَاةٌ مَشْرُوعَةٌ عَلَى وَجْهِ الْاجْتِمَاعِ، فَإِذَا فَاتَتْ فَإِنَّهَا لَا
تُقْضَى إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى قَضَائِهَا إِذَا فَاتَتْ، وَلِهَذَا إِذَا فَاتَتْ الرَّجُلَ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ لَمْ
يَقْضِهَا، وَإِنَّمَا يُصَلِّي فَرَضَ الْوَقْتِ وَهُوَ الظُّهْرُ.

* وَلِهَذَا ذَهَبَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته: إِلَى أَنَّهَا لَا تُقْضَى إِذَا فَاتَتْ، وَأَنَّ
مَنْ فَاتَتْهُ، فَلَا يُسْنُّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ وَلِأَنَّهَا صَلَاةٌ ذَاتُ
اجْتِمَاعٍ مُعَيَّنٍ، فَلَا تُشْرَعُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ.

* فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَتْ الْجُمُعَةُ ذَاتُ اجْتِمَاعٍ عَلَى وَجْهِ مُعَيَّنٍ، وَمَعَ ذَلِكَ
تُقْضَى؟

فَالْجَوَابُ: الْجُمُعَةُ لَا تُقْضَى، وَإِنَّمَا يُصَلِّي فَرَضَ الْوَقْتِ، وَهُوَ الظُّهْرُ،
وَ«صَلَاةُ الْعِيدِ» أَيْضًا نَقُولُ: فَاتَ الْاجْتِمَاعُ فَلَا تُقْضَى، وَلَيْسَ لِهَذَا الْوَقْتِ فَرَضٌ، وَلَا
سُنَّةٌ أَيْضًا.

فَهِيَ صَلَاةٌ شُرِعَتْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَإِنْ أَدْرَكَهَا الْإِنْسَانُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ
صَلَّاهَا، وَإِلَّا فَلَا.

* وَبِنَاءٍ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَتَّضِحُ أَنَّ الَّذِينَ فِي الْبُيُوتِ لَا يُصَلُّونَهَا، وَلِهَذَا أَمَرَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ أَنْ يَخْرُجُوا إِلَيْهَا، وَأَمَرَ النِّسَاءَ الْعَوَاتِقَ، وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَحَتَّى
الْحَيْضَ أَنْ يَشْهَدْنَ الْخَيْرَ، وَدَعْوَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَقُلْ: «وَمَنْ تَخَلَّفَ؛ فَلْيُصَلِّ فِي
بَيْتِهِ».

* فَإِذَا قَالَ قَائِلٌ: لِمَاذَا لَا نَقْضِيهَا، فَإِنْ كُنَّا مُصِيبِينَ فَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَإِنْ

كُنَّا غَيْرَ مُصِيبِينَ فَإِنَّا مُجْتَهِدُونَ؟

فَالْجَوَابُ: نَعَمْ، الْإِنْسَانُ إِذَا اجْتَهَدَ، وَفَعَلَ الْعِبَادَةَ عَلَى اجْتِهَادٍ فَلَهُ أَجْرٌ عَلَى

اجْتِهَادِهِ، وَعَلَى فِعْلِهِ أَيْضًا، لَكِنْ إِذَا تَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ، فَلَا تُمْكِنُ مُخَالَفَتُهَا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَإِذَا ذَكَرُوا

نِزَاعَ الْمُتَأَخِّرِينَ لَمْ يَكُنْ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ أَنْ يَجْعَلَ هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ الْاجْتِهَادِ الَّتِي يَكُونُ

كُلُّ قَوْلٍ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ سَائِعًا لَمْ يُخَالَفْ إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْمُتَأَخِّرِينَ

مُحَدَّثٌ مُبْتَدِعٌ فِي الْإِسْلَامِ مَسْبُوقٌ بِإِجْمَاعِ السَّلَفِ عَلَى خِلَافِهِ، وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ

إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأً قَطْعًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «دَرِّعُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» (ج ٧

ص ٦٧٢): (وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ السَّلَفَ كَانُوا أَكْمَلَ النَّاسِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ وَأَدْلَتِهِ،

وَالْجَوَابُ عَمَّا يُعَارِضُهُ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٣ ص ١٥٧): (ثُمَّ مِنْ طَرِيقَةِ

أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ

الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايِيُّ رحمته فِي «إِجْمَالِ الْإِصَابَةِ» (ص ٦٦): (الْمُعْتَمَدُ أَنْ

التَّابِعِينَ أَجْمَعُوا عَلَى اتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِيمَا وَرَدَ عَنْهُمْ، وَالْأَخَذُ بِقَوْلِهِمْ وَالْفَتْيَا بِهِ،

مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ، وَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ أَيْضًا). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٤)؛ عَنْ تَفْضِيلِ السَّلَفِ عَلَى الْخَلْفِ: (وَلِهَذَا كَانَ مَعْرِفَةُ أَقْوَالِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَأَعْمَالِهِمْ خَيْرًا، وَأَنْفَعَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَقْوَالِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَأَعْمَالِهِمْ فِي جَمِيعِ عُلُومِ الدِّينِ وَأَعْمَالِهِ؛ كَالْتَفْسِيرِ، وَأُصُولِ الدِّينِ، وَفُرُوعِهِ، وَالرُّهُدِ، وَالْعِبَادَةِ، وَالْأَخْلَاقِ، وَالْجِهَادِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُمْ أَفْضَلُ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ؛ فَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ خَيْرٌ مِنَ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ بَعْدَهُمْ، وَمَعْرِفَةُ إِجْمَاعِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ خَيْرٌ، وَأَنْفَعُ مِنَ مَعْرِفَةِ مَا يُذَكَّرُ مِنْ إِجْمَاعِ غَيْرِهِمْ وَنَزَاعِهِمْ. وَذَلِكَ أَنَّ إِجْمَاعَهُمْ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعْصُومًا). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْأَجْرِيُّ رحمته فِي «الشَّرِيعَةِ» (ج ١ ص ٣٠١): (عَلَامَةٌ مَنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ خَيْرًا؛ سُلُوكُ هَذَا الطَّرِيقِ: كِتَابُ اللَّهِ، وَسُنَنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَسُنَنُ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَمَا كَانَ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ بَلَدٍ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِمِيُّ رحمته فِي «الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ» (ص ٢١٠): (فَإِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَلَى مِنْهَاجِ أَسْلَافِهِمْ، فَاقْتَسِمُوا الْعِلْمَ مِنْ آثَارِهِمْ، وَاقْتَبِسُوا الْهُدَى مِنْ سَبِيلِهِمْ، وَارْضُوا بِهِذِهِ الْآثَارِ إِمَامًا، كَمَا رَضِيَ الْقَوْمُ بِهَا لِأَنْفُسِهِمْ إِمَامًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (فَتَارَةٌ يَحْكُونَ الْأَجْمَاعَ وَلَا يَعْلَمُونَ إِلَّا قَوْلَهُمْ). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٥): (يَحْكُونَ إِجْمَاعًا وَنِزَاعًا؛ وَلَا يَعْرِفُونَ مَا قَالَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ أَلْبَتَّةَ؛ بَلْ قَدْ يَكُونُ قَوْلُ السَّلَفِ خَارِجًا عَنْ أَقْوَالِهِمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رحمته فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٤٢١): (فَاللَّهُ اللَّهُ فِي نَفْسِكَ، وَعَلَيْكَ بِالْأَثَرِ، وَأَصْحَابِ الْأَثَرِ، وَالتَّقْلِيدِ^(١))؛ فَإِنَّ الدِّينَ إِنَّمَا هُوَ بِالتَّقْلِيدِ؛ يَعْنِي: لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رِضْوَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَمَنْ قَبَلْنَا لَمْ يَدْعُونَا فِي كِبْسٍ، فَقَلَدْتُهُمْ وَاسْتَرَحَّ، وَلَا تَجَاوَزُ الْأَثَرَ، وَأَهْلَ الْأَثَرِ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته: (فَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم أَخَذُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ وَمَعَانِيهِ، بَلْ كَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِأَخْذِ الْمَعَانِي أَعْظَمَ مِنْ عِنَايَتِهِمْ بِالْأَلْفَاظِ، يَأْخُذُونَ الْمَعَانِي أَوْلًا، ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَاظَ).^(٢) اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٥ ص ٥٦٠): (وَأَمَّا تَخْصِصُ اتِّبَاعِهِمْ - يَعْنِي: الصَّحَابَةَ - بِأُصُولِ الدِّينِ دُونَ فُرُوعِهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْإِتِّبَاعَ عَامٌّ). اهـ

(١) قُلْتُ: وَالْمَرَادُ بِالتَّقْلِيدِ هُنَا: هُوَ الْإِتِّبَاعُ، وَهُوَ التَّقْلِيدُ الْمَحْمُودُ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ الَّذِي عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ مِنَ الْمَذْهَبِيِّينَ، وَالْحَزْبِيِّينَ الَّذِينَ هَلَكُوا بِسَبَبِ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى لِأَفْكَارِهِمْ، وَالتَّعَصُّبِ لَهَا.

قُلْتُ: فَالتَّقْلِيدُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، وَمِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مَا عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ مِنْ حَقٍّ، أَوْ بَاطِلٍ، فَهَذَا هُوَ التَّقْلِيدُ الْمَذْمُومُ، وَهُوَ الْمَرْدُودُ فِي الدِّينِ.

إِذَا فَالتَّقْلِيدُ بِمَعْنَى الْإِتِّبَاعِ مَا عَلَيْهِ الْمُقَلِّدُ مِنَ الْحَقِّ، فَهَذَا مَحْمُودٌ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ تَقْلِيدٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَأَصْحَابِهِ رضي الله عنهم.
وَانظُرْ: «شَرْحِ السُّنَّةِ» لِلشَّيْخِ الْفَوْزَانَ (ص ٤٢١).

(٢) وَاظْطُرْ: «مُخْتَصِرُ الصَّوَاغِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٢ ص ٣٣٩).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٣ ص ٢٦): (وَالنِّزَاعُ الْحَادِثُ بَعْدَ إِجْمَاعِ السَّلَفِ خَطَأٌ قَطْعًا). اهـ

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢ ص ٢٢٧): (وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّابِقِينَ الْأَوْلِينَ أَعْظَمُ اهْتِدَاءً وَاتِّبَاعًا؛ لِلْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ، فَهُمْ أَعْظَمُ إِيْمَانًا، وَتَقْوَى، وَأَمَّا آخِرُ الْأَوْلِيَاءِ: فَلَا يَحْصُلُ لَهُ مِثْلُ مَا حَصَلَ لَهُمْ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبَرْبَهَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ص ٨٣): (الْأَسَاسُ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ، هُمْ: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَهُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُمْ فَقَدْ ضَلَّ وَابْتَدَعَ). اهـ

قُلْتُ: فَإِجْمَاعُ الْمُسْلِمِينَ قَدِيمًا ثَابِتٌ عَلَى خِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ التَّقْلِيدِ؛ فَإِنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ مِنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ؛ وَهُمْ: الصَّحَابَةُ الَّذِينَ هُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَأُمَّةُ الْهُدَى مِنْ بَعْدِهِمْ كَانُوا مُجْمَعِينَ عَلَى إِثْبَاتِ مَا أَثْبَتَهُ اللهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ، أَوْ أَثْبَتَهُ لَهُ رَسُولُهُ ﷺ فِي السُّنَّةِ، وَعَدَمِ رَدِّ النُّصُوصِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قُدَامَةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «لُمَعَةِ الْاِعْتِقَادِ» (ص ٣٩): (وَقَدْ أَمَرْنَا بِالْاِقْتِفَاءِ لِآثَارِهِمْ، وَالْاِهْتِدَاءِ بِمَنَارِهِمْ، وَحُذْرُنَا الْمُحَدَّثَاتِ، وَأَخْبَرْنَا أَنَّهَا مِنَ الصَّلَاحَاتِ). اهـ
فَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: (كُلُّ بَدْعَةٍ ضَالَّةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً).^(١)

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّكْنَائِيُّ فِي «الْاِعْتِقَادِ» (١٢٦)، وَابْنُ بَطَّةَ فِي «الْإِبَانَةِ الْكُبْرَى» (٢٠٥)، وَالْمَرْوَزِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (٨٣٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الْمُدْخَلِ إِلَى السُّنَنِ الْكُبْرَى» (١٩١).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْحُجَّةِ» (ج ١ ص ٣٩٥): (سَبَقَ بِالْكِتَابِ
النَّاطِقِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَمِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّا أُمِرْنَا بِالِاتِّبَاعِ
وَنُدْبِنَا إِلَيْهِ، وَنُهِينَا عَنِ الْإِبْتِدَاعِ، وَزُجِرْنَا عَنْهُ). اهـ

* وَاللَّهُ تَعَالَى أَمَرَنَا عِنْدَ التَّنَازُعِ أَنْ نَرُدَّ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، فَقَالَ
تَعَالَى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩].



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى ضَعْفِ آثَارِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فِي قَضَاءِ صَلَاةِ الْعِيدِ إِذَا فَاتَتْهُ مَعَ النَّاسِ
فِي الْمَسْجِدِ

(١) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ فَاتَهُ الْعِيدَانِ، وَالْجُمُعَةَ، فَلْيُصَلِّ
أَرْبَعًا^(١)). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَنْ فَاتَهُ الْعِيدُ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا).

أَثَرُ ضَعْفِ مُضْطَرَبٍ

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الْأَثَرِ:

فَرَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنِ الْحَجَّاجِ عَنِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ
عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «صَلَاةِ الْعِيدِ» (ص ٢٠٢).

قُلْتُ: وَلِلْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ شَيْخٌ آخَرٌ، بِخِلَافِ الْإِسْنَادِ هَذَا.

(١) وَلَفْظُ الْأَثَرِ: مُنْكَرٌ، لِأَنَّ «صَلَاةَ الْعِيدِ» تُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ، فَكَيْفَ تُصَلَّى أَرْبَعًا!، بِمِثْلِ: «صَلَاةُ الْجُمُعَةِ» إِذَا فَاتَتْ،
وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ إِذَا فَاتَتْ تُصَلَّى أَرْبَعًا، وَهِيَ صَلَاةُ الظُّهْرِ، وَصَلَاةُ الْعِيدِ إِذَا فَاتَتْ لَيْسَ لَهَا هَذَا الْحُكْمُ فِي
السَّنَةِ.

وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ الْجُمُعَةُ: يَعُودُ لِفَرَضِهِ مِنَ الظُّهْرِ، بِخِلَافِ صَلَاةِ الْعِيدِ، لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ.
وَأَنْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٤٧٥).

* فَرَوَاهُ هُشَيْمٌ، وَحَفْصٌ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥).

قُلْتُ: وَهَذَا اضْطِرَابٌ مِنَ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ، فَهُوَ ضَعِيفُ الرَّوَايَةِ، كَمَا أَنَّهُ مُدَلَّسٌ^(١)، وَقَدْ عَنَّنَا فِي رِوَايَتِهِ لِهَذَا الْأَثَرِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ هَذَا.

فَمَرَّةً يَرْوِيهِ عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، وَمَرَّةً يَرْوِيهِ عَنْ: مُسْلِمٍ، وَهَذَا اضْطِرَابٌ مِنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ بِسَبَبِ تَدْلِيْسِهِ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ رضي الله عنه قَالَ: (كَانَ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ يُدَلِّسُ).^(٢)

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي رضي الله عنه: (مُضْطَرَبُ الْحَدِيثِ؛ لِكَثْرَةِ تَدْلِيْسِهِ).^(٣)

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ رضي الله عنه: (الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: كُوفِيٌّ، صَدُوقٌ، لَيْسَ

بِالْقَوِيِّ، يُدَلِّسُ).^(٤)

(١) وَأَنْظَرُ: «جَامِعُ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّانِيِّ (ص ١١٣)، وَتَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ لِابْنِ حَجَرَ (ص ١٦٤).

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْعُقَيْلِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ» (ج ١ ص ٢٧٨)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٢٤

و ٢٢٥)، وَالْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٣٧٨)، وَفِي «الضُّعْفَاءِ الصَّغِيرِ» (ص ٣٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرَ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٢ ص ١٧٢).

(٤) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٧٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: صَدُوقٌ، وَمُدْلَسٌ).^(١)

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: صَدُوقٌ، يُدَلِّسُ عَنِ الضُّعْفَاءِ).^(٢)

وَعَنْ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبِي زُرْعَةَ: (الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: يُدَلِّسُ فِي حَدِيثِهِ عَنِ

الضُّعْفَاءِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ).^(٣)

وَقَالَ النَّسَائِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٨ ص ٢٣١): (حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ:

ضَعِيفٌ صَاحِبٌ تَدْلِيسٍ).

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: كَانَ يُدَلِّسُ).^(٤)

(١) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٥٦).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ١٥٦).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٣) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ١ ص ٤٨).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٤) أَنْثَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعْفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٢٤ و ٢٢٥).
وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ رحمته فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (ج ٨ ص ٢٣٠): (حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: كَانَ مُدَلِّسًا، يَرَوِي عَمَّنْ لَمْ يَلْقَاهُ).

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ١ ص ٣٧٢): (حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: مُدَلِّسٌ).

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ رحمته فِي «السَّنَنِ» (ج ٣ ص ١٧٤): (الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: رَجُلٌ مَشْهُورٌ بِالتَّدْلِيسِ).

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «الْمُجْرُوحِينَ» (ج ١ ص ٢٢٦): (كَانَ الْحَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ: مُدَلِّسًا، عَمَّنْ رَأَاهُ، وَعَمَّنْ لَمْ يَرَهُ).

* وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا زَائِدَةٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مُطَّرِفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (مَنْ فَاتَهُ الْعِيدُ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا). وَلَمْ يَذْكُرْ مَسْرُوقًا.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٣٥٥)، وَالْمَحَامِلِيُّ فِي «صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ» (٢٠٢).

وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (ج ٢ ص ٢٠٥)؛ ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي: «الْكَبِيرِ»، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ مُنْقَطِعٌ، لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ لَمْ يَذْكُرْ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

(١) وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ١٦٤)، وَ«الْمَرَاسِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص ١٩٠)، وَ«تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٥ ص ٦٨).

وَأَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ بِالْإِنْقِطَاعِ فِي «إِرْوَاءِ الْغَلِيلِ» (ج ٣ ص ١٢١)؛ بَيْنَ

الشَّعْبِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

وَهَذَا الْإِسْنَادُ هُوَ الْمَحْفُوظُ؛ أَي: فِي عَدَمِ ذِكْرِ: «مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ»، فِي

الْإِسْنَادِ، لِأَنَّ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ مِنَ الْحَفَاطِ الْمُتَقِينِ لِلْأَحَادِيثِ. ^(١)

وَيُؤَيِّدُهُ: مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي

«الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ٩ ص ٣٠٦) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ.

وَرَوَاهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢٠٧) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمِ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

جَمِيعُهُمْ: عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: (مَنْ فَاتَتْهُ

الصَّلَاةُ يَوْمَ الْعِيدِ؛ فَلْيَصِلْ أَرْبَعًا).

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَحْفُوظَ مِنَ الْإِسْنَادِ فِي عَدَمِ ذِكْرِ: «مَسْرُوقِ بْنِ

الْأَجْدَعِ». ^(٢)

فَالصَّحِيحُ: أَنَّهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ: مُرْسَلًا.

*وَرَوَى عَنْ هُشَيْمِ بْنِ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيِّ: بِزِيَادَةٍ: «مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ»؛ بَيْنَ

الشَّعْبِيِّ، وَابْنِ مَسْعُودٍ، وَهَذَا الْإِسْنَادُ فِيهِ وَهْمٌ.

(١) بَلْ وَهُمْ: الْأَكْثَرُ، وَالْأَحْفَظُ، وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ؛ بُدُونِ ذِكْرِ: «مَسْرُوقِ»؛ وَهُوَ الصَّوَابُ؛ فَالْأَثَرُ مُنْقَطِعٌ.

(٢) فَاتَّقَا: هُشَيْمٌ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، يَتَرَجَّحُ هَذَا الْوَجْهُ عَلَى وَجْهِ ذِكْرِ: «مَسْرُوقِ» فِي

الْإِسْنَادِ، وَهَذِهِ عِلَّةٌ أُخْرَى.

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٣٤ و ٣٣٥) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ الْخُرَّاسَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُطَرِّفٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ يَوْمَ الْفِطْرِ، فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا).

وَالصَّحِيحُ عَنْ هُشَيْمٍ، وَهُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ: «مَسْرُوقَ بْنَ الْأَجْدَعِ» فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، وَقَعَ وَهَمًّا: مِمَّنْ دُونَ هُشَيْمٍ. قُلْتُ: وَالْخَطَأُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَكِّيِّ، وَلَهُ تَرْجَمَةٌ فِي «التَّقْيِيدِ» لِابْنِ نُقْطَةَ (ج ١ ص ٨١)، نَقَلَ فِيهَا تَوْثِيقَ الدَّارِقُطِيِّ لَهُ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٩ ص ١٥٢)؛ فَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ بِالْحَدِيثِ، وَبِحِفْظِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ لِمُخَالَفَتِهِ الْحُفَاطَ الْأَثْبَاتَ فِي زِيَادَتِهِ: «لِمَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ»، فِي الْإِسْنَادِ.

فَيَرْجَحُ: وَجْهَ هُشَيْمِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ عَدَمُ ذِكْرِ: «مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ»، فِي الْإِسْنَادِ: لِمُوَافَقَتِهِ لِرِوَايَةِ: «سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ»، وَ«سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ» عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فَهِيَ الْمَحْفُوظَةُ.

* وَرَوَاهُ وَكَيْعٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: (يُصَلِّي أَرْبَعًا).

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥).

هَكَذَا عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ،

فَانْتَبَهُ.

* وَقَدْ وَرَدَ عَنْ مُطَّرَفٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَفِيهِ: زِيَادَةٌ وَاسِطَةٌ بَيْنَ مُطَّرَفٍ، وَبَيْنَ الشَّعْبِيِّ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْأَثَرِ، وَأَنَّهُ مُضْطَرَبٌ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ لِإِخْتِلَافِ فِيهِ.
* فَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ عَنِ مُطَّرَفٍ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه.

أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٣٦).

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ؛ فِيهِ رَجُلٌ لَمْ يُسَمَّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ، وَهَذِهِ عِلَّةٌ أُخْرَى.
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُطَّرَفَ بْنَ طَرِيفٍ: لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الشَّعْبِيِّ، بَلْ سَمِعَهُ مِنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ.^(١)

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٤ ص ٣٣٦): (وَلَا أَحْسَبُ: خَبَرَ ابْنَ مَسْعُودٍ يَثْبُتُ، فَبَطَلَ الْحَدِيثُ لَمَّا أَخْبَرَ مُطَّرَفٌ: أَنَّ رَجُلًا أَخْبَرَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَنْ الرَّجُلِ).

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ رحمته الله فِي «الْإِشْرَافِ» (ج ٢ ص ١٧٨): (وَلَا يَصِحُّ: حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه). اهـ

وَقَدْ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ» (ج ٩ ص ٧٧): (وَلَا عِبْرَةٌ بِتَضْعِيفِ ابْنِ الْمُنْذِرِ لَهُ، فَإِنَّهُ رُوِيَ بِأَسَانِيدٍ^(٢) صَحِيحَةٍ). اهـ

(١) فَرَوَايَةٌ: «مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَحِ»: غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، فَهِيَ مَعْلُومَةٌ.

(٢) بَلْ لَمْ تَثْبُتْ هَذِهِ الْأَسَانِيدُ لِضَعْفِهَا، وَهِيَ مُضْطَرَبَةٌ كَمَا سَبَقَ.

قُلْتُ: قَدْ ظَهَرَ لَكَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَلَا يَصِحُّ، وَالصَّوَابُ: تَضْعِيفُ ابْنِ الْمُنْذِرِ: لِلْأَثْرِ.

قُلْتُ: لِذَلِكَ لَمْ يُصَبِّ ابْنُ حَجْرٍ فِي تَصْحِيحِهِ لِهَذَا الْأَثْرِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٧٥)، فَانْتَبَهَ.

* خُلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ الْأَثْرَ ضَعِيفٌ، لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ. فَمَرَّةً: عَنْ حَجَّاجٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَمَرَّةً: عَنْ حَجَّاجٍ عَنِ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَمَرَّةً: عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَمَرَّةً: عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. وَمَرَّةً: عَنْ وَكَيْعٍ عَنِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ مِنْ قَوْلِهِ! وَمَرَّةً: عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ رَجُلٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ مَسْرُوقٍ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه. فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ فِي الْإِسْنَادِ، يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ خِلَافَ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّهُ: «إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ»، لَيْسَ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ!، وَلَا يَصِحُّ؛ لِاضْطِرَابِ مَتْنِهِ، وَإِسْنَادِهِ، فَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى أَوْجِهِ، وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(٢) فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ أَنَّهُ: (أَمَرَ مَوْلَاهُ ابْنَ أَبِي عُتْبَةَ بِالزَّائِيَةِ^(١))، فَجَمَعَ أَهْلَهُ، وَبَيْنَهُ، وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَتَكْبِيرِهِمْ).^(١)

(١) الزَّائِيَةُ: مَوْضِعٌ بِالْقُرْبِ مِنَ الْبَصْرَةِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيْقًا فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٧٤)، وَلَا يَصِحُّ لِأَضْطِرَابِهِ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي صُفْرَةَ فِي «الْمُخْتَصَرِ النَّصِيحِ» (ج ١ ص ٤٥٠).

قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (ج ٣ ص ١٢٠): «ضَعِيفٌ»، وَهُوَ

الصَّوَابُ.^(٧)

فَرَوَاهُ حَمَزَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْكَاتِبُ ثَنَا نَعِيمٌ بْنُ حَمَادٍ ثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: (كَانَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه): إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ ^(٨) مَعَ الْإِمَامِ جَمَعَ أَهْلَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ مِثْلَ: صَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْعِيدِ ^(٩).

انظر: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَبْرٍ (ج ٢ ص ٤٧٥).

(١) هَذِهِ الرَّوَايَةُ: تَبَيَّنَ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه صَلَّى الْعِيدَ، هُوَ وَأَهْلُهُ فِي الْبَيْتِ دُونَ الْإِمَامِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، ثُمَّ فَصَّاهَا، وَهَذِهِ الرَّوَايَةُ مُنْكَرَةٌ، لِأَنَّهُ رضي الله عنه يَسْتَجِيلُ أَنْ يَتَخَلَّفَ عَنِ جَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَيُصَلِّي فِي بَيْتِهِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم أَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الْجَمَاعَةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا تَرَشُّدُ.

(٢) وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ؛ لَمْ يُصَحِّحْهُ فِي «مُخْتَصَرِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٣٠٢)، مَعَ أَنَّ الْأَثَرَ: عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٧٤)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.

(٣) وَهَذَا مِنْ أَضْطِرَابِ الْأَثَرِ، فَمَرَّةً يَذْكُرُ أَنَّهُ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، وَلَمْ يَقْتَضِ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، وَمَرَّةً فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ».

(٤) وَقَدْ ذَكَرَ فِي هَذَا اللَّفْظِ: «إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ»، وَفِي الْأَلْفَاظِ الْأُخْرَى أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ بِنَفْسِهِ عَنِ الْإِمَامِ وَيُصَلِّي هُوَ وَأَهْلُهُ «صَلَاةَ الْعِيدِ»، وَهَذَا بَاطِلٌ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم يُصَلُّونَ دَائِمًا مَعَ الْإِمَامِ فِي: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، لَا يَتَخَلَّفُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، إِلَّا مِنْ عُدْرٍ.

ثُمَّ إِنَّ اللَّفْظَ يُوحِي عَلَى أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَتَخَلَّفُ كَثِيرًا عَنْ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» مَعَ الْإِمَامِ، وَهَذَا مُنْكَرٌ مِنَ الْقَوْلِ، لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم؛ هُمْ: أَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى الصَّلَاةِ مَعَهُمْ فِي الْمَسَاجِدِ.

أَثَرُ ضَعِيفٍ

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٥٠٣)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٣٨٦).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، وَلَهُ عِلَّتَانِ:

الأوَّلَى: نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ الْخَزَاعِيُّ، وَهُوَ كَثِيرُ الْخَطَأِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ.^(١)

* وَقَدْ أَعْلَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (ج ٣ ص ١٢٠)؛ بِهِ، بِقَوْلِهِ: وَهَذَا

سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ نَعِيمَ بْنَ حَمَّادٍ ضَعِيفٌ: لِكَثْرَةِ خَطِئِهِ.

وَقَالَ ابْنُ التُّرْكُمَانِيِّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٣ ص ٣٠٥): (فِي سَنَدِهِ نَعِيمُ بْنُ

حَمَّادٍ: قَالَ النَّسَائِيُّ: «لَيْسَ بِثِقَةٍ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «كَثِيرُ الْوَهْمِ»). اهـ.

قُلْتُ: وَنَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ قَدْ جَعَلَ الْإِمَامَ هُوَ: «أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه»، وَغَيْرُهُ مِنْ

الرُّوَاةِ جَعَلَ «عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عُتْبَةَ» هُوَ الْإِمَامُ؛ لِصَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْبَيْتِ!. وَهَذَا مِنْ

الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَتْنِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٠٥)؛ تَغْلِيْقًا، وَذَكَرَهُ بِصِغَةِ

الضَّعْفِ؛ بِقَوْلِهِ: (وَيُذَكَّرُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه): أَنَّهُ كَانَ إِذَا كَانَ بِمَنْزِلِهِ بِالزَّوَايَةِ، فَلَمْ

يَشْهَدِ الْعِيدَ بِالْبَصْرَةِ، جَمَعَ مَوَالِيَهُ، وَوَلَدَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ مَوْلَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عُتْبَةَ، فَيُصَلِّي

بِهِمْ: كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ؛ رَكَعَتَيْنِ، وَيُكَبِّرُ بِهِمْ كَتَكْبِيرِهِمْ).

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٩ ص ٢٣٠)، وَ«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ١٠ ص ٤٥٨)،

وَ«تَقْرِيبَ التَّهْدِيبِ» لَهُ (ص ١٠٠٦).

فَالْبَيْهَقِيُّ يُعَلِّ هَذَا الْأَثْرَ.

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٦ ص ١٦٩): (وَأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَفْتَهُ فِي الْمِصْرِ، بَلْ كَانَ سَاكِنًا خَارِجًا مِنَ الْمِصْرِ، بَعِيدًا مِنْهُ، فَهُوَ فِي حُكْمِ: أَهْلِ الْقُرَى). اهـ.

الثانية: هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَّ، وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.^(١)

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ عَنْ هُشَيْمٍ: (كَانَ يُدَلِّسُ تَدْلِيسًا وَحَشًا).^(٢)
وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٧ ص ٢٢٧): (يُدَلِّسُ كَثِيرًا).
وَقَالَ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٢٣٤): (هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: كَانَ مُدَلِّسًا).

* وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: ثَنَا هُشَيْمُ:
أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِذَا كَانَ فِي مَنْزِلِهِ بِ«الطَّفِّ»، فَلَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ إِلَى مِصْرِهِ، جَمَعَ مَوَالِيَهُ، وَوَلَدَهُ، ثُمَّ يَأْمُرُ

(١) وَأَنْظَرُ: «الْمَعْرِفَةُ وَالتَّارِيخُ» لِلْفَسَوِيِّ (ج ٢ ص ٦٣٣)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ١ ص ٣١١)،
وَ«الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» لِلتَّرْمِذِيِّ (ص ٣٨٦)، وَ«تَارِيخُ الثَّقَاتِ» لِلْعِجْلِيِّ (ص ٤٥٩)، وَ«الْكَامِلُ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيِّ (ج ٧ ص ١٣٨)، وَ«تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٥٨ و ١٥٩).

(٢) أَنْرَ صَحِيحٌ.
أَخْرَجَهُ الْمَرْوُذِيُّ فِي «الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ» (ص ٥١).
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

مَوْلَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عْتَبَةَ، فَيُصَلِّي بِهِمْ: كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ). وَلَمْ يَذْكَرْ أَنَّهُ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ!»^(١).

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٤ ص ٣٤٨).
وَأِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمِصْرِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ،
وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ هَذَا الْاِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ.^(٢)
قُلْتُ: وَهَذَا الْأَثَرُ مِنْ أَوْهَامِهِ، حَيْثُ جَعَلَ الْإِمَامَ هُوَ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عْتَبَةَ»،
لَيْسَ بِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه!

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي «الْمَسَائِلِ» (ج ٦ ص ١٧٦ - فَتْحُ الْبَارِي لِابْنِ
رَجَبٍ) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ جَدِّهِ: أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه بِهِ.
وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ.

* وَرَوَاهُ ابْنُ عَلِيَّةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي بَعْضُ آلِ أَنْسِ؛ (أَنَّ أَنْسًا
رضي الله عنه: كَانَ رُبَّمَا جَمَعَ أَهْلَهُ، وَحَشَمَهُ يَوْمَ الْعِيدِ، فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي عْتَبَةَ
رَكَعَتَيْنِ)^(٣). وَلَمْ يَذْكَرْ أَنَّهُ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦).

(١) وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي لَفْظِهِ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٤ ص ٤٠٨)، وَ«مَعَانِي الْأَخْيَارِ» لِلْعَيْنِيِّ (ج ١ ص ٤٢٦).

(٣) وَهَذَا يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى اضْطِرَابِ الْمَتْنِ.

وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ مَنْ لَمْ يُسَمِّ، وَهَذَا الْوَجْهُ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى اضْطِرَابِ
الْأَسَانِيدِ فِي الْقِصَّةِ الْوَاحِدَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرُّوَاةَ لَمْ يَضْبُطُوا هَذَا الْأَثْرَ، فَهُوَ غَيْرُ
مَحْفُوظٍ.

وَضَعَّفَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «الْإِرْوَاءِ» (ج ٣ ص ١٢١)، بِالِإِبْهَامِ، وَهُوَ
الصَّوَابُ.^(١)

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٢ ص ٤٧٥).

* وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيِّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي
بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ: (كَانَ مَوْلَى لِأَنَسٍ عَلَى رُسْتَاقٍ^(٢) مِنْ رَسَاتِيْقِ الْبَصْرَةِ؛ فَأَمَرَهُ أَنَسٌ ﷺ:
أَنْ يَجْمَعَ بِهِمْ فِي الْأَضْحَى، وَالْفِطْرِ)؛ فَذَكَرَهُ فِي «الْعِيدَيْنِ»، وَهَذَا مُنْكَرٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٣٨٦ و ٣٨٧).

وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ»، وَقَدْ ذَكَرَ مِنْ رِوَايَةِ: «أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ»،
وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، لِأَنَّ هَذَا الْأَثْرَ الْمَعْرُوفَ؛ بِرِوَايَةِ: «عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ»،
وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى اضْطِرَابِهِ.

وَهَذِهِ عِلَّةٌ أُخْرَى فِي الْأَثْرِ.

(١) وَكَذَلِكَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ؛ لَمْ يُصَحِّحْ هَذَا الْأَثْرَ فِي «مُخْتَصَرِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (ج ١ ص ٣٠٢)، بَلْ عَزَاهُ إِلَى ابْنِ
أَبِي شَيْبَةَ.

(٢) مُعْرَبٌ: وَيَسْتَعْمَلُ فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي هِيَ طَرْفُ الْإِفْلِيمِ.

انظر: «المُصْبَاحُ الْمُنِيرُ» لِلْفَيْوُمِيِّ (ص ٢٢٦)

وَأَضْفِ الْإِضْطِرَابَ فِي الْمَثْنِ، وَأَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه؛ لَمْ يَحْضُرْ مَعَ الْإِمَامِ
بِنَفْسِهِ، وَهَذَا مُنْكَرٌ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ.

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ: أَنَّ الْأَثَرَ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ، لِأَنَّهُ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ، وَمَتْنِهِ
اضْطِرَابًا كَثِيرًا، كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِي الْبَحْثِ الْمُتَقَدِّمِ مَعَ ضَعْفِ أُسَانِيدِهِ.

* أَمَّا الْإِسْنَادُ؛ فَمَرَّةً: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ
مَالِكٍ.

وَمَرَّةً: عَنْ بَعْضِ آلِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

وَمَرَّةً: عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ مَوْلَى لِأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

* فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ فِي الْإِسْنَادِ، يُدُلُّ عَلَى ضَعْفِهِ.

* وَأَمَّا الْمَثْنُ:

فَمَرَّةً يَذْكَرُ: أَنَّ مَوْلَاهُ ابْنَ أَبِي عْتَبَةَ.

وَمَرَّةً: أَنَّ مَوْلَاهُمْ ^(١) ابْنُ أَبِي عْتَبَةَ.

وَمَرَّةً: «ثُمَّ يَأْمُرُ مَوْلَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي عْتَبَةَ، فَيُصَلِّي بِهِمْ»، وَلَمْ يَذْكَرْ أَنَّهُ فَاتَتْهُ:

«صَلَاةُ الْعِيدِ».

وَمَرَّةً: «فَأَمَرَهُ أَنَسُ رضي الله عنه: أَنْ يَجْمَعَ بِهِمْ».

(١) وَهَذَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ: «مَوْلَاهُ»، وَ«مَوْلَاهُمْ».

قَوْلُهُ: (مَوْلَاهُ)؛ أَيُّ: مَوْلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

وَقَوْلُهُ: (مَوْلَاهُمْ)؛ أَيُّ: مَوْلَى أَنَسٍ، وَأَهْلِهِ.

وَأَنْظُرْ: «التَّعْلِيقُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٤ ص ٧٠).

وَمَرَّةً: «ثُمَّ يَأْمُرُ مَوْلَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَبِي عُبَيْتَةَ».

* وَكَذَلِكَ يَضْطَرُّ فِي أَصْلِ الْمَثْنِ:

فَمَرَّةً: «وَصَلَّى كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ، وَتَكْبِيرِهِمْ»، يَعْنِي: لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ، وَلَمْ تَقُتْهُ الصَّلَاةُ.

وَمَرَّةً: «إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ»، يَعْنِي: كَانَ فِي الْبَلَدِ، وَفَاتَتْهُ الصَّلَاةُ.

وَمَرَّةً: «إِذَا كَانَ فِي مَنْزِلِهِ بِ«الطَّفِّ»، فَلَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ إِلَى مِصْرِهِ».

وَمَرَّةً يَذْكُرُ: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

وَمَرَّةً: «فَلَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ بِالْبَصْرَةِ».

وَمَرَّةً: «فَلَمْ يَشْهَدْ الْعِيدَ إِلَى مِصْرِهِ».

وَمَرَّةً: «يَوْمَ الْعِيدِ».

وَمَرَّةً: «أَنْ يَجْمَعَ بِهِمْ فِي الْأَضْحَى، وَالْفَطْرِ؛ يَعْنِي: فِي الْعِيدَيْنِ».

وَمَرَّةً: «إِذَا كَانَ بِمَنْزِلِهِ بِالزَّوِيَةِ».

وَكَذَلِكَ يَذْكُرُ؛ مَرَّةً: «صَلَاةَ الْعِيدِ».

وَمَرَّةً: «كَصَلَاةِ أَهْلِ الْمِصْرِ».

وَمَرَّةً: «فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ»، وَهَذَا مُطْلَقُ النَّفْلِ لَيْسَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ.

فَهَذَا اضْطِرَابٌ شَدِيدٌ فِي إِسْنَادِ الْأَثَرِ، وَمَتْنِهِ؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ضَعِيفٌ، لَا يَحْتَجُّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحُكْمُ أَيْضًا لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَالصَّحَابَةُ ﷺ عَلَى خِلَافِهِ.

* فَمَضَتْ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا:

أَنَّ: «صَلَاةَ الْعِيدِ» تُؤَدَّى بِإِمَامٍ، وَجَمَاعَةٍ، وَخُطْبَةٍ، وَفِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ، وَبِرَكَعَتَيْنِ، فَيَكْبَرُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى: سَبْعَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَفِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ: خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ.

قُلْتُ: وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي الْفِتَاوَى فِيمَنْ فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» مَعَ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ.

فَمِنْهُمْ: مَنْ يَرَى أَنْ يُصَلِّيَ صَلَاةَ الْعِيدِ، وَهُوَ مُنْفَرِدٌ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَرَى قِضَاءَ صَلَاةِ الْعِيدِ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَرَى قِضَاءَ صَلَاةِ الْعِيدِ بِرَكَعَتَيْنِ، بُدُونِ صِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ

تَكْبِيرٍ، وَغَيْرِهِ.

وَمِنْهُمْ: مَنْ يَرَى الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ، بُدُونِ جَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ، وَلَا تَكْبِيرٍ... وَمِنْهُمْ

غَيْرُ ذَلِكَ.

قُلْتُ: وَكُلُّ ذَلِكَ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهِيَ اجْتِهَادَاتٌ خَالَفَتْ

الشَّرِيعَةَ الْمُطَهَّرَةَ، فَانْتَبَه.

(٣) وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: (أَنَّهُ سُئِلَ فِي ضَعْفَةِ النَّاسِ لَا يَسْتَطِيعُونَ

الْخُرُوجَ إِلَى الْجَبَانَةِ، فَأَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، رَكَعَتَيْنِ لِلْعِيدِ، وَرَكَعَتَيْنِ

لِمَكَانِ خُرُوجِهِمْ إِلَى الْجَبَانَةِ).

أَثَرُ ضَعْفٍ مُضْطَرَبٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ كَيْثٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ حَنْشٍ قَالَ: (قِيلَ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: إِنَّ ضَعْفَةَ مِنْ ضَعْفَةِ النَّاسِ،، فَذَكَرَهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ:

الأولى: كَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ الْقُرَشِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.^(١)

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١ ص ٣٨٩): (كَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ: مُضْطَرَبٌ

الْحَدِيثِ).

وَالثَّانِيَةُ: حَنْشُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ الْكِنَانِيُّ، ضَعْفُوهُ، بِسَبَبِ كَثْرَةِ أَوْهَامِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ

بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٢٩١): (سَمِعْتُ أَبِي

يَقُولُ: حَنْشُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ هُوَ عِنْدِي صَالِحٌ. قُلْتُ: يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؟ قَالَ: لَيْسَ أَرَاهُمْ

يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ الصَّغِيرِ» (ص ٣٨): (يَتَكَلَّمُونَ فِي

حَدِيثِهِ).

وَقَالَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ فِي «الضُّعْفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ» (ص ٣٥): (لَيْسَ بِالْقَوِيِّ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْاِعْتِدَالِ» (ج ١ ص ٦١٩): (يَنْفَرِدُ عَنِّي ﷺ

بِأَشْيَاءَ، لَا يُشْبَهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ).

(١) وَأَنْظَرُ: «تَهْدِيبُ الْكَمَالِ» لِلْمِزِيِّ (ج ٢٤ ص ٢٨٢).

الثَّالِثَةُ: الْأَضْرَابُ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٨) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: (أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ رَكَعَتَيْنِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ أَبُو إِسْحَاقَ وَهُوَ مُدَلِّسٌ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ هَذَا النَّقْلِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، ثُمَّ ذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ: «أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ» مُطْلَقًا، وَهَذَا مِنَ الْأَضْرَابِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٨) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ، قَالَ: أَظُنُّهُ؛ عَنْ هُدَيْلٍ: (أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ أَرْبَعًا كَصَلَاةِ الْهَجِيرِ). يَعْنِي: صَلَاةَ الظُّهْرِ!

وِإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَهَذَا مِنَ الْأَخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ، وَالْمَتْنِ، وَهُوَ أَثَرٌ مُضْطَرَبٌ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٨) مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: (أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه: أَمَرَ رَجُلًا يُصَلِّي بِالنَّاسِ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ: رَكَعَتَيْنِ).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، لِإِنْقِطَاعِهِ، فَإِنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَيْسَى بْنَ أَبِي لَيْلَى، لَمْ

يُذْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه.

وَكَذَلِكَ: «أَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ»، نَافِلَةٌ!

وَهَذَا مِنَ الْأَخْتِلَافِ فِي الْإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٨) مِنْ طَرِيقِ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: (صَلَّيْتُ بِالنَّاسِ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ رَكَعَتَيْنِ، فِي إِمَارَةِ مُضْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ).
وَلَيْسَ فِي يَوْمِ عِيدٍ.

فَعَادَ الْأَثَرُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَلَيْسَ إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه.
وَهَذَا مِنَ الْأَضْطِرَابِ فِي إِسْنَادِ الْأَثَرِ، وَفِي مَتْنِهِ.

٤) وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رضي الله عنه قَالَ: (يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ وَيُكَبِّرُ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٥)، وَالْفَرِّبَائِي فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٤٧٥ - الْفَتْحُ)، وَابْنُ حَجَرٍ فِي «تَغْلِيْقِ التَّغْلِيْقِ» (ج ٢ ص ٣٨٤) مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ^(١)، وَقَدْ عَنَعْنَا، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.^(٢)

وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٤٧٤)، وَلَا يَصِحُّ، لِضَعْفِ إِسْنَادِهِ.
قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: (إِذَا قُلْتُ: قَالَ عَطَاءٌ؛ فَأَنَا سَمِعْتُ مِنْهُ، وَإِنْ لَمْ أَقُلْ: سَمِعْتُ).

(١) لِأَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ، أَنَّهُ إِذَا قَالَ: قَالَ عَطَاءٌ كَذَا، فَقَدْ سَمِعَهُ مِنْهُ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ.
قُلْتُ: وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ خِلَافَ ذَلِكَ كَمَا سُوفَ يَأْتِي، وَأَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ، لَا تُؤَدَّى إِلَّا فِي الْجَامِعِ، وَكَذَلِكَ: «صَلَاةُ الْعِيدِ».

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤١ و ١٤٢)، وَ«جَامِعَ التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ١١٣).

أَثَرُ صَحِيحٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِي «أَخْبَارِ الْمَكِّيِّينَ» (ص ٣٥٦) مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَزْرَةَ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهِ.
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كُلُّ شَيْءٍ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: عَطَاءٌ، أَوْ عَنْ عَطَاءٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَطَاءٍ).^(١)

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: (ابْنُ جُرَيْجٍ: إِذَا أَخْبَرَ الْخَبَرَ؛ فَهُوَ جَيِّدٌ، وَإِذَا لَمْ يُخْبِرْ، فَلَا يُعْبَأُ بِهِ)^(٢). يَعْنِي: إِذَا لَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ فِي «السُّؤَالَاتِ» (ص ١٧٤): (سُئِلَ الدَّارَقُطْنِيُّ: عَنْ تَدْلِيْسِ ابْنِ جُرَيْجٍ، فَقَالَ: يُتَجَنَّبُ تَدْلِيْسُهُ، فَإِنَّهُ فَاحِشُ التَّدْلِيْسِ، لَا يُدَلِّسُ، إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ).

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٩٣): (ابْنُ جُرَيْجٍ: كَانَ يُدَلِّسُ).
وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الإِرْشَادِ» (ج ١ ص ٣٥٢): (ابْنُ جُرَيْجٍ يُدَلِّسُ فِي أَحَادِيثَ، وَلَا يَخْفَى ذَلِكَ عَلَى الْحَفَاطِ).

٥) وَعَنْ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (مَنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، يُعَذَّرُ بِهِ: فِي يَوْمٍ فِطْرٍ، أَوْ جُمُعَةٍ، أَوْ أَضْحَى، فَصَلَاتُهُ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ).

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي «سَّرْحِ عِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٠٠).

(٢) أَخْرَجَهُ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ فِي «التَّارِيخِ» (ص ٤٣).

أثر مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمٍ
عَنْ جُوَيْرٍ عَنِ الضَّحَّاكِ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ جُوَيْرٌ بْنُ سَعِيدٍ الْأَزْدِيُّ، وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ،
ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ مُطْلَقًا.^(١)

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» (ص ٦٨): (مَتْرُوكٌ).

(٦) وَعَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (يُصَلِّي مِثْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ).

أثر مُنْكَرٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ رَبِيعِ
بْنِ صُبَيْحٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ رَبِيعُ بْنُ صُبَيْحٍ الْبَصْرِيُّ، وَهُوَ سَيِّءُ الْحِفْظِ، لَا
يُحْتَجُّ بِهِ.

وَأَنْظُرُ: «تَقْرِيْبَ التَّهْذِيْبِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ص ٣٢٠).

وَالْآثَرُ: عَلَقَةُ الْبِيَهَقِيِّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٠٥).

(١) أَنْظُرُ: «تَقْرِيْبَ التَّهْذِيْبِ» لِابْنِ حَجْرٍ (ص ٢٠٥)، وَ«تَهْذِيْبَ التَّهْذِيْبِ» لَهُ (ج ٢ ص ١٢٣)، وَ«تَهْذِيْبَ
الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٥ ص ١٦٧)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتِدَالِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٤٢٧)، وَ«دِيَوَانِ الضُّعَفَاءِ» لَهُ
(ص ٦٨).

(٧) وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ فِي الَّذِي يَفُوتُهُ الْعِيدُ: (أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ: أَنْ يُصَلِّيَ مِثْلَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَإِنْ عَلِمَ مَا قَرَأَ بِهِ الْإِمَامُ؛ قَرَأَ بِهِ).

أَثَرُ مُنْكَرٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٧- طَبَعَهُ مَكْتَبَةُ الرَّشِيدِ) مِنْ طَرِيقِ حَسَنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَارِثِيِّ^(١) عَنِ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ بِهِ. قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ، فِيهِ حَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَارِثِيِّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٢٩٦)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٢٤)، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا، فَهُوَ مَجْهُولٌ. وَقَدْ وَثَّقَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٨ ص ١٦٨)؛ عَلَى قَاعِدَتِهِ فِي تَوْثِيقِ الْمَجَاهِيلِ.

وَعَلَّقَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٣٠٥).

(٨) وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ: (مَنْ فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ يَوْمَ الْفِطْرِ: صَلَّى كَمَا يُصَلِّي الْإِمَامُ).

(١) قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٣ ص ٢٤): (رَوَى عَنِ ابْنِ عَوْنٍ).

وَقَدْ تَحَرَّفَ اسْمُهُ: «حَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَارِثِيِّ» إِلَى: «عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُحَارِبِيِّ»، وَهُوَ خَطَأٌ فِي «طَبَعَةِ: مُؤَسَّسَةِ الْكُتُبِ الثَّقَايِفِ» (ج ٢ ص ٥).

وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُحَارِبِيُّ: هَذَا لَيْسَ الْحَدِيثُ، وَهُوَ مُدَلَّسٌ، وَصَفَهُ بِذَلِكَ: أَحْمَدُ، وَالْعَقِيلِيُّ، وَغَيْرُهُمَا.

وَأَنْظُرُ: «تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٤٠)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لَهُ (ص ٥٩٨)، وَ«الصُّعْفَاءَ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٢ ص ٣٤٧)، وَ«الْعِلَالَ» رِوَايَةً: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ (ج ٣ ص ٣٦٣).

أثر ضعيف

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠٠ و ٣٠١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ^(١) إِذَا لَمْ يُتَابِعْ عَلَى حَدِيثِ قَتَادَةَ: يُرَدُّ حَدِيثُهُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ هَذَا النِّقْلِ، وَقَدْ أُخْرِجَ لَهُ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ» مُتَابَعَةً: لِمَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ، وَلَيْسَ بِالتَّفَرُّدِ.

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «الْعِلَلِ» (ج ١٢ ص ٢٢١): (وَمَعْمَرُ سَيِّءُ الْحِفْظِ لِحَدِيثِ قَتَادَةَ وَالْأَعْمَشِ).

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ» (ج ٣ ص ٢٧٠): (قِيلَ لِأَبِي دَاوُدَ: «شَيْبَانُ»؛ أَحَبُّ إِلَيْكَ فِي قَتَادَةَ مِنْ: «مَعْمَرٍ»، قَالَ: نَعَمْ). لِأَنَّ مَعْمَرَ بْنَ رَاشِدٍ: يَهُمُّ عَلَى قَتَادَةَ.

(٩) وَعَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ قَالَ: فِيمَنْ لَمْ يُدْرِكِ الصَّلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ: (يُصَلِّي صَلَاتَهُ، وَيُكَبِّرُ مِثْلَ تَكْبِيرِهِ)؛ يَعْنِي: صَلَاةً، وَتَكْبِيرَ الْإِمَامِ.

أثر ضعيف

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ هُشَيْمٍ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ حَمَّادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ بِهِ.

(١) انظر: «تهذيب الكمال» للمزي (ج ٢٨ ص ٣٠٩ و ٣١١).

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، فِيهِ هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ الْوَاسِطِيُّ، وَهُوَ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ^(١)، وَقَدْ عَنَعَنَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ، فَالْإِسْنَادُ ضَعِيفٌ.
وَالْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الْكُوفِيُّ^(٢)، وَهُوَ مُدَلِّسٌ أَيْضًا، وَقَدْ عَنَعَنَ.
قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (ج ٧ ص ٤٦٤): (مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ: كَانَ مُدَلِّسًا).

وَعَنِ ابْنِ فَضِيلٍ قَالَ: (كَانَ الْمُغِيرَةُ: يُدَلِّسُ).^(٣)
وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنِ مُغِيرَةَ عَنِ حَمَادِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ قَالَ: (إِذَا فَاتَتْكَ الصَّلَاةُ مَعَ الْإِمَامِ، فَصَلِّ مِثْلَ صَلَاتِهِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ مُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ مُدَلِّسٌ، وَقَدْ عَنَعَنَ، وَلَمْ يُصَرِّحْ بِالتَّحْدِيثِ.

(١٠) وَعَنِ شُرَيْكٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا إِسْحَاقَ عَنِ الرَّجُلِ يَحِيءُ يَوْمَ الْعِيدِ، وَقَدْ فَرَّغَ الْإِمَامُ: قَالَ: (يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ).

(١) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ١٠٢٣).

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ التَّهْدِيدِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٩٦٦)، وَ«تَعْرِيفَ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لَهُ (ص ١٥٥).

(٣) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَعَوِيُّ فِي «الجَعْدِيَّاتِ» (ج ١ ص ٤٣٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

أَثْرُ ضَعِيفٍ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٧) مِنْ طَرِيقِ شُرَيْكٍ قَالَ:
سَأَلْتُ أَبَا إِسْحَاقَ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَشُرَيْكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيُّ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ هَذَا، لِسُوءِ حِفْظِهِ، فَهُوَ
سَيِّءُ الْحِفْظِ.^(١)

(١) وَأَثْرُ أَبِي عِيَاضٍ: اخْتَلَفَ فِي مَتْنِهِ، وَسَنَدِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَأَبُو عِيَاضٍ:
هُنَاكَ جَمَاعَةٌ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ^(٢)، وَالْأَقْرَبُ: هُوَ: «عَمْرُو بْنُ الْأَسْوَدِ»، وَهُوَ لَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ
هَذَا الْحُكْمِ.

فَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ
عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ قَالَ: (كَانَ أَبُو عِيَاضٍ مُسْتَخْفِيًّا، قَالَ: فَجَاءَهُ مُجَاهِدٌ يَوْمَ عِيدٍ،
فَصَلَّى بِهِمْ: رَكَعَتَيْنِ، وَدَعَا).

أَثْرُ مُضْطَرَبٍ

وَمَتْنُهُ مُنْكَرٌ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ مُجَاهِدٍ شَيْئًا فِي ذَلِكَ، وَأَبُو عِيَاضٍ لَا يُحْتَجُّ بِأَثَرِهِ
هَذَا، لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْسُّنَّةِ.

(١) انظر: «تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٢ ص ٤٦٢)، و«تَهْدِيبَ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٤ ص ٣٣٣)،
و«سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٨ ص ١٧٨).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْأَسَامِيُّ وَالْكَنِيُّ» لِأَبِي أَحْمَدَ الْحَاكِمِ (ج ٦ ص ٥٨٥)، و«الْكَنِيُّ وَالْأَسْمَاءُ» لِمُسْلِمٍ (ق / ٨٧ /
ط)، و«تَهْدِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٢٧ ص ٥٤٦).

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٣٠١) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ التَّيْمِيِّ، وَغَيْرِهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ قَالَ: (كَانَ أَبُو عِيَاضٍ، وَمُجَاهِدٌ مُتَوَارِيئِينَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ، وَكَانَ يَوْمَ فِطْرٍ، فَكَلَّمَ أَبُو عِيَاضٍ، وَدَعَا لَهُمْ، وَأَمَّهُمْ بِرُكْعَتَيْنِ، قَالَ: وَأَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: (أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ).

فَمَرَّةً: عَنْ وَكَيْعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ.

وَمَرَّةً: عَنِ ابْنِ التَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ عَنْ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ.

وَمَرَّةً: عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ عِكْرِمَةَ.

قُلْتُ: وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَالصَّلَاةُ بِرُكْعَتَيْنِ، مُخَالَفَةٌ

لِصِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ، وَالَّتِي لَا بُدَّ لَهَا أَنْ تَكُونَ مَعَ الْإِمَامِ وَفِي جَامِعٍ، فَهَذَا الْحُكْمُ مُخَالَفٌ لِلسُّنَّةِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

وَكَذَلِكَ: يُذَكَّرُ أَنَّ مُجَاهِدًا، جَاءَهُ مِنَ الْخَارِجِ، وَصَلَّى مَعَهُ، وَمَرَّةً: أَنَّ مُجَاهِدًا

كَانَ مَعَهُ فِي الْخَفَاءِ، وَهَذَا مِنَ الْاِخْتِلَافِ.^(١)

(١٢) وَعَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ: (يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤٦) مِنْ طَرِيقِ وَكَيْعٍ عَنْ

إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي عُمَرَ عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ بِهِ.

(١) قُلْتُ: فَلَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْآثَارِ فِي الْأَحْكَامِ، لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ: دِينَارُ بْنُ عُمَرَ الْأَسَدِيُّ، رَافِضِيٌّ وَهُوَ ضَعِيفٌ الْحَدِيثِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

قَالَ عَنْهُ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ، وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: كَذَّابٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، رُمِيَ بِالرَّفْضِ، وَقَالَ الْأَزْدِيُّ: مَتْرُوكٌ.^(١)

وَذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ فِي «دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» (ص ١٣١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ج ١ ص ٢٧٢)، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ.

(١٣) وَعَنِ الْوَلِيدِ قَالَ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، قُلْتُ: جِئْتُ الْإِمَامَ: وَقَدْ فَرَعَ مِنَ الْعِيدِ، وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقَالَ: (اجْلِسْ إِلَيَّ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ إِذَا فَرَغَ مِنْهَا، فَقُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ: لَا تَجْهَرُ بِقِرَاءَتِكَ، وَلَا تُكَبِّرُ تَكْبِيرَ صَلَاةِ الْعِيدِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرِيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدِينَ» (ص ٢٠٧) مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ ثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشَقِيُّ، كَثِيرُ الْخَطَا عَلَى الْأُمَّةِ، وَالتَّدْلِيسِ، وَقَدْ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ الرُّوَايَاتُ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ ذَلِكَ، فَقَدْ اضْطَرَبَ فِي سُؤَالِهِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَعَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ.^(٢)

(١) انظُرْ: «تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ٥٠٦٨)، وَ«الْجَرَحَ وَالتَّعْدِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ٤٣٠)، وَ«تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣١١)، وَ«دِيَوَانَ الضُّعَفَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ص ١٣١)، وَ«مِيزَانَ الْأَعْتَدَالِ» لَهُ (ج ٢ ص ٢٢٠).

(٢) وَانظُرْ: «السُّؤَالَاتِ» لِإِبْرَاهِيمَ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ١٨٦ و ١٨٧)، وَ«المَعْرِفَةَ وَالتَّارِيخَ» لِلْفَسَوِيِّ (ج ٢ ص ٤٦٤)، وَ«العِلَّلَ الكَبِيرَ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ص ١٣٣)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حَبَّانَ (ج ٩ ص ٢٢٢)، وَ«المَجْرُوحِينَ» لَهُ (ج ١ ص ٩١)، وَ(ج ٢

* وَهَذَا الْحُكْمُ مُخَالَفٌ لِصِفَةِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ^(١)، لِمُخَالَفَتِهِ
لِلسُّنَّةِ، فَلَا تُقْضَى لَا عَلَى صِفَةِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ»، وَلَا تُقْضَى عَلَى أَنَّهُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ
بِمِثْلِ: النَّافِلَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ صَحَابَتِهِ رضي الله عنهم.

(١٤) وَعَنِ الْوَلِيدِ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ رضي الله عنه: عَمَّنْ جَاءَ إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ،
فَوَافَاهُمْ قَدْ فَرَعُوا مِنَ الصَّلَاةِ، وَفَرَعَ الْإِمَامُ مِنَ الْخُطْبَةِ، قَالَ: (يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ
يَفْعَلُ؛ كَفَعَلِ إِمَامِهِ فِي تَكْبِيرِ صَلَاةِ الْعِيدِ).

أَثَرٌ ضَعِيفٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرْيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ
ثَنَا الْوَلِيدُ قَالَ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَمِنْ حَيْثُ هُوَ مُدَلِّسٌ، وَأَنَّهُ خَطِيرُ التَّدْلِيسِ، فَقَدْ يَنْقُلُ الْحَدِيثَ، وَكَيْسَ
لَهُ، وَقَدْ يَنْقُلُ السُّؤَالَ، وَكَيْسَ لَهُ، وَكِلَاهُمَا: مِنْ غَيْرِهِ.

فَيُظْهِرُهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِهِ، وَأَنَّ هَذَا السُّؤَالَ مِنْ سُؤَالِهِ.

فِيهِمْ: أَنَّهُ أَرَادَ بِالسُّؤَالَ الْأَوْزَاعِيَّ، وَمَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَغَيْرَهُمَا.

(٥٥)، وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٨٢٣)، وَ«بَيَانَ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ» لِابْنِ الْقَطَّانِ (ج ٤ ص ١٠٩ و ١١٠)،
(ج ٥ ص ٤٩٩)، وَ«تَهْدِيبُ التَّهْدِيبِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ١١ ص ١٣٥)، وَ«تَعْرِيفُ أَهْلِ التَّقْدِيسِ» لَهُ (ص ١٧٠)، وَ«جَامِعُ
التَّحْصِيلِ» لِلْعَلَّائِيِّ (ص ١١٣).

(١) قُلْتُ: فَلَا يُحْتَجُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْآثَارِ فِي الدِّينِ، وَلَا يُفْتَى بِهَا فِي الْأَحْكَامِ، لِأَنَّهَا مُخَالَفَةٌ لِلْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ،
فَتَنَبَّهُ.

وَالْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: قَدْ اخْتَلَطَتْ عَلَيْهِ أُمُورٌ فِي رِوَايَاتِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَفِي رِوَايَاتِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَغَيْرِهِمَا.

فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي سُؤَالَاتِهِ، إِلَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ قَوِيَّةٌ تُوَافِقُ الْأُصُولَ فِي الْعِلْمِ.^(١)

وَلِذَلِكَ اضْطَرَبَ فِي السُّؤَالَاتِ:

فَمَرَّةً يَقُولُ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ، وَفِيهِ: «فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»، مُطْلَقًا، وَالْمَتَنُ مُخْتَلَفٌ.

وَمَرَّةً يَقُولُ: سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ، وَفِيهِ: «يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ، بِصَلَاةِ الْعِيدِ»، وَالْمَتَنُ مُخْتَلَفٌ.

وَيُؤَكِّدُ ذَلِكَ: أَنَّ كِلَاهُمَا: مِنْ طَرِيقِ صَفْوَانَ بْنِ صَالِحٍ^(٢)، فَهَذِهِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ غَيْرَ ضَابِطٍ لِلْإِجَابَةِ.

* وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ خِلَافَ ذَلِكَ: وَأَنَّهُ إِذَا فَاتَتْهُ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» مَعَ

الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ، لَا يُصَلِّي، وَلَا يَقْضِي: لَا فِي الْمُصَلِّي، وَلَا فِي بَيْتِهِ.^(٣)

(١) وَقَدْ خَالَفَ الْأُصُولَ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ بِمِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ، فَافْطَنُ لِهَذَا.

لِذَلِكَ تَرَى السَّائِلَ أحيانًا يُقَالُ عَنِ الْعَالِمِ: خِلَافَ مَا أَجَابَهُ عَنِ السُّؤَالِ!.

(٢) وَلَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهِ.

(٣) وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رحمته الله أَيْضًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: هُوَ أَنَّ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ لَيْسَتْ بِصِفَةِ صَلَاةِ الْعِيدِ: إِذَا

فَاتَتْهُ: صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ.

انظر: «الْمُدَوَّنَةُ الْكُبْرَى» لِسُخُونٍ (ج ١ ص ١٦٩)، وَ«عُمْدَةُ الْقَارِي» لِلْعَيْبِيِّ (ج ٥ ص ٤١٤)

فَعَنْ مَعْنٍ قَالَ: قَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي رَجُلٍ وَجَدَ النَّاسَ؛ قَدْ انصَرَفُوا: مِنْ الصَّلَاةِ يَوْمَ الْعِيدِ؟. أَنَّهُ لَا يَرَى صَلَاةً فِي الْمُصَلِّي، وَلَا فِي بَيْتِهِ، وَأَنَّهُ إِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ، أَوْ فِي الْمُصَلِّي: لَمْ يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا، وَيَكْبُرُ سَبْعًا فِي الْأُولَى قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، وَخَمْسًا فِي الْآخِرَةِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ).

أَثَرٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الْفَرَيَابِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْعِيدَيْنِ» (ص ٢٠٦) مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ مُوسَى ثَنَا مَعْنٍ قَالَ: قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ بِهِ، وَهُوَ فِي «الْمَوْطَأِ» (ج ١ ص ١٨٠).
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى اللَّيْثِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٤٩٦)، وَأَبُو مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٩١)، وَابْنُ بَكِيرٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (٥٨١)، وَالْقَعْنَبِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٤١)، وَالْحَدَّثَانِيُّ فِي «الْمَوْطَأِ» (١٩٠)؛ كُلُّهُمْ: عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِهِ.

قُلْتُ: فَقَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لِلْعِيدِ بَعْدَ انْقِضَائِهَا، لَا فِي الْمُصَلِّي، وَلَا فِي الْبَيْتِ)؛ فَهَذَا الْقَدْرُ فِي الْحُكْمِ هُوَ الرَّاجِحُ مِنْ مَذْهَبِهِ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلسُّنَّةِ، وَالصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَالتَّابِعِينَ الْكِرَامِ.^(١)

(١) وَقَدْ أَمَرَ الْإِمَامُ مَالِكُ رَضِيَ اللَّهُ بِالتَّمَسُّكِ بِالسُّنَّةِ إِذَا قَالَ بِقَوْلٍ: يُخَالِفُهَا، لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ فِي الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ يُخْطِئُ وَيُصِيبُ.

وَأَنْظُرْ: كِتَابِي «طُلُوعُ الْأَقْمَارِ» (ص ٥٩).

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ
-إِنْ شَاءَ اللَّهُ- سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا، وَأَنْ
يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا ... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَيَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى
آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الرقم
٥	الرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ وَهِيَ الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ لِمُوَافَقَتِهَا لِلسُّنَّةِ.....	(١)
٧	دُرَّةٌ نَادِرَةٌ فِي وُجُوبِ التَّمَسُّكِ بِفِقْهِ السُّنَّةِ، وَفِقْهِ الصَّحَابَةِ.....	(٢)
٨	ضَعْفُ أَثَرِ: أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي فِي بَيْتِهِ رَكَعَتَيْنِ يَوْمَ العِيدِ، وَأَنَّهُ مَعْلُومٌ، وَقَدْ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الأَحْكَامِ.....	(٣)
١٠	ضَعْفُ أَثَرِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فِي: «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ»، أَنْ يُصَلِّي: أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي الْبَيْتِ، وَقَدْ اضْطُرِبَ فِي إِسْنَادِهِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الأَحْكَامِ.....	(٤)
١٢	شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ يُلْقِمُ الْمُقَلِّدَةَ، بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ: حِجَارَةً مِنْ سَجِّيلٍ فِي إِحْدَاثِهِمْ: «صَلَاةُ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ؛ لَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لَمْ يَنْبُتْ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ.....	(٥)
١٦	شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ يَرْمِي الْمُقَلِّدَةَ؛ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ: بِشَهَابٍ حَارِقٍ لِأَمْرِهِمْ الْعَامَّةَ مُخَالَفَةَ الشَّرْعِ: أَنْ يُصَلُّوا:	(٦)

«صَلَاةُ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ، وَلَا نَزْدِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ، وَلَا عَنِ

صَحَابَتِهِ.....

١٨ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ يُطِلُّ فَتَاوَى الْمُقَلِّدَةِ؛ (٧)

بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ، لِإِفْتَائِهِمْ لِلنَّاسِ أَنْ يُصَلُّوا: «صَلَاةُ الْعِيدِ» فِي الْبُيُوتِ، فَخَالَفُوا الْكِتَابَ، وَالسُّنَّةَ، وَالْأَثَارَ، وَأَنَّ النَّبِيَّ، وَصَحَابَتَهُ، أَحَقُّ أَنْ يُبْعُوا فِي سُقُوطِ: «صَلَاةِ الْعِيدِ» عَلَى أَهْلِ

الْأَعْدَارِ.....

٢٠ الْمُقَدِّمَةُ (٨)

٢٨ ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ إِذَا لَمْ تُقَامْ فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ، وَلَمْ (٩)

يَجْتَمِعَ عَلَيْهَا النَّاسُ مَعَ إِمَامٍ، يَخْطُبُ بِهِمْ، لِعُذْرِ شَرْعِيٍّ فَإِنَّهَا تَسْقُطُ، عَلَى الرِّجَالِ، وَالنِّسَاءِ فِي الْبُيُوتِ، وَلَا تُصَلَّى، وَلَا تُقْضَى

فِي الْبُيُوتِ، لَا جَمَاعَاتٍ، وَلَا فُرَادَى، وَهَذَا مِنْ تَيْسِيرِ الدِّينِ عَلَى

الْمُسْلِمِينَ وَهَذَا الْحُكْمُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ، وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ،

والتَّابِعُونَ الْكِرَامُ، وَمَنْ أَصَابَ مِمَّنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَكَانُوا لَا

يُصَلُّونَ صَلَاةَ الْعِيدِ إِلَّا جَمَاعَةً فِي مَسْجِدِ جَامِعٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ

أَنَّهُمْ صَلَّوْهَا فُرَادَى فِي الْبُيُوتِ.....

٥٦ ذَكَرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ آثَارِ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فِي قَضَاءِ صَلَاةِ (١٠)

.....الْعِيدِ إِذَا فَاتَتْهُ مَعَ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ

